



PROVISIONAL

A/34/PV.15  
1 October 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك —  
يوم الاثنين ، ١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس: السيد سالم ( جمهورية تنزانيا المتحدة )

— خطاب سعادة السيد سبيروس كيريانو ، رئيس جمهورية قبرص

— مواصلة المناقشة العامة [ ٩ ]

ألقيت الكلمات من :

السيد شاهي ( باكستان )

السيد بطرس غالي ( مصر )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza , مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

TD/18874/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٠خطاب فخامة السيد سيروس كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : سوف تستمع الجمعية العامة ، صباح اليوم ، الى خطاب فخامة السيد سيروس كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص . وأطلب الى السيد مدير المراسم أن يصحب صاحب الفخامة الى داخل القاعة .

اصطحب فخامة السيد سيروس كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص الى داخل قاعة الجمعيةالعامة .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : باسم الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سيروس كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص ، وأدعو فخامته الى أن يتحدث الى الجمعية .

الرئيس كبريانو ( الكلمة بالانكليزية ) : السيد الرئيس ، يسعدني سعادة بالغة أن أتوجه اليكم بالتهنئة لانتخابكم الاجماعي للمنصب الرفيع ، منصب رئيس الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان انتخابكم يمثل ليس فقط تكريما تستحقونه لشخصكم ، وانما هو أيضا تكريم لتنزانيا وزعيمها المستنير ، الرئيس نيريري ، بل وللقارة الافريقية التي وجدت فيكم ممثلا عظيما .

ان خبرتكم الطويلة في الشؤون الدولية وما تتمتعون به وبلادكم من مكانة في المجتمع الدولي ، كل ذلك سوف يساعدكم على أن تديروا بنجاح مداوات وأعمال هذه الدورة البالغة الأهمية . ولا يمكنني الا أن أشير الى الروابط الوثيقة بين تنزانيا وبين قبرص والى الصداقة بين زعيمنا العظيم ، الرئيس الراحل مكاريوس وييني شخصيا وبين الرئيس نيريري . وأود أيضا أن أشيد بسلفكم ، سعادة السيد ليفانو من كولومبيا ، للطريقة الممتازة التي أدار بها بنجاح أعمال الدورة الثالثة والثلاثين لجمعيتنا .

ويسعدني أيضا أن أعرب عن تقديري العظيم لاسهام الدكتور كورت فالد هايم ، الأمين العام الذي نجد أن تصميمه المستمر على أن تكون الأمم المتحدة أداة فعالة من أدوات التعاون الدولي ومن أجل اقرار السلم والأمن الدائمين ، قد جعله يحظى بتأييد وامتنان جميع الأعضاء .  
وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بسانت لوسيا وهي دولة من دول الكومنولث الزميلة والتي أسعدنا أن نرحب بها من قبل في لوزاكا .

ان جدول أعمال الجمعية العامة في هذه الدورة ، يضم كثيرا من المسائل البالغة الأهمية للمجتمع الدولي .

ذلك ان الدورة الحالية تبدأ أعمالها في ظل خلفية مؤلمة لتوترات اقتصادية وسياسية متزايدة وأزمات تزداد عمقا يمكنها أن تزيد من سوء احياطات ومخاوف الانسانية بالنسبة لمستقبلها . ولعمل أهم الأهداف الجذرية للمنظمة ، وأقصد بها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال عمل هذه المنظمة واقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، لا يزال بعيدا عن التحقيق .  
وفي هذا السياق ، أرى من الضروري أن أعلن أن قبرص تكرر موقفها القائل بأنه عند استعراض المشاكل العالمية والصراعات الدولية يجب أن نعمل وأن نتصرف في اطار الأمم المتحدة وميثاقها .  
وفي ضوء ذلك ، فاننا ننظر الى تقرير الأمين العام باعتباره وثيقة بالغة الأهمية ، ذلك ان استعراضه لتطورات العالم وتقييمه للمواقف يجب أن يحظى بالدراسة الكاملة والاهتمام الكامل كفرضية أساسية للمناقشات في المناقشة العامة .

وفي مواجهة موقف عالمي يتهدى بشدة ، فان الأمين العام قد أشار وبحق الى أن :  
" معظم الأعراض والمشاكل التي نذكرها هي أعراض ومشاكل يمكن للأمم المتحدة ، انما ما استخدمت على نحو فعال كاطار عمل للمجتمع العالمي في المستقبل ، أن تساعد على نحو فريد في حلها . . . وليست هذه مسألة مثالية مجردة ، بل هي مسألة مصلحة شخصية عملية . وهي أيضا مسألة ملحة " . (A/34/1.p. 2)

ان دول العالم الثالث بصفة خاصة قد أكدت وأيدت من جديد وبشكل كاف هذه الفرضية خلال مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز في بداية الشهر الماضي في هافانا . وفي رأيي ان مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز يرمز الى الجهود الحقيقية لدول العالم الثالث من أجل

اعادة صياغة النظام الاقتصادي والسياسي العالمي من خلال الأمم المتحدة . وحيث أن الدول العظمى لاتزال في موقف العداء لبعضها البعض على الصعيد النووي ، فان المظاهر المتزايدة لعدم الأمن والفوضى على الصعيد الدولي تهدد أسس المجتمع الانساني ذاتها . وفي هذا الشأن ، فان الجهود الحقيقية لبلدان عدم الانحياز من أجل وقف هذه الاتجاهات الخطيرة ، يصبح لها بعد أكثر أهمية . وكما ورد في تقرير الأمين العام ، فان حركة عدم الانحياز تعد مثالا طيبا لهذا الموقف الايجابي .

ودون شك ، فان الأمر يتطلب مزيدا من الجهود المنسقة من أجل أن نشهد اقامة مجتمع دولي جديد . على أننا قد قطعنا شوطا طويلا منذ ذلك الحين الذي كان فيه صوت العالم الثالث غير مسموع ، لا يلحظه أحد ، ولا يهتم به أحد .

ومهما كانت التطورات ، تبقى حقيقة جوهرية بغير تغيير ، اقصد بها ان الالتجاء الى النظام القانوني والامن الوارد في الميثاق اصبح ضرورة حتمية . وتحقيقا لهذه الغاية فان الخطوات القوية لا بد وان تتخذ من اجل تنفيذ الاحكام الواردة في الفصل السابع من الميثاق من اجل التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الامن حتى نعيد بذلك سلطة الامم المتحدة .

وفيما يتعلق بعدم تنفيذ قرارات مجلس الامن ، اشار تقرير هذه السنة بشكل واضح الى :  
 " ان الذي لم يتطور بالشكل المناسب حتى الآن هو الدعم العام والمنهجي لاهداف وأنشطة الامم المتحدة ككل ، وكنموذج عمل من اجل مجتمع عالمي حقيقي ، ويتضح ذلك بصفة خاصة في الاستجابة او عدم الاستجابة للكثير من مقررات مجلس الامن " . (A/34/1.18)

وبذلك يتضح ان مجرد اداة الحالة الراهنة التي تتسم بالاعتماد الجماعي تقريبا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن بغير تنفيذ سيكون له اثره في التقليل من هبة وقيمة المنظمة وتشجيع اولئك الذين لا ينفذون قراراتها على مواصلة موقف الازدراء والامال والازدراء لمثل هذه القرارات . وبالتالي ، فان اقتراحي الذي قدمته في العام الماضي والذي يقضي بعقد دورة خاصة للجمعية العامة لمعالجة هذه القضية البالغة الاهمية وحدها مازال وجيها اكثر من اى وقت مضى . ولو ان عقد دورة خاصة لبحث موضوع تنفيذ قرارات الامم المتحدة غير ممكن في الوقت الراهن ، فعلى الاقل يجب ان نبحث بجدية مسألة ادراج هذه المسألة في جدول اعمال الدورة المقبلة واعطائها اولوية . وان قبرص على استعداد للتعاون مع اى دول اعضاء اخرى توافق على ضرورة ادراج هذا البند في جدول اعمال الدورة القادمة للجمعية العامة . ان هذا بند يهمننا كثيرا في قبرص ، ولكن الواضح انه يهم كثيرا الاخرين ايضا بل والامم المتحدة ككل .

ومن الحقائق الاساسية ان هذا يمثل تحديا لا بد وان نواجهه في تصميمنا على جعل الامم المتحدة اداة اكثر فعالية من ادوات السلم والتعاون الدوليين . وانا ما امكن ان يترجم ذلك الى اجراءات عملية ، فالأمر متروك للدول الاعضاء في الامم المتحدة لكي تفعل ذلك فرادى وجمعية ، لان هذا سوف يتيح الحل تقريبا للمشاكل التي تواجه العالم اليوم سواء كانت مشاكل سلم وأمن دوليين او مشاكل علاقات اقتصادية بين الدول ، او مشاكل حقوق الانسان ، او مشاكل تتعلق بالقانون الدولي .

ولذلك فانه من خلال التطبيق الدقيق فقط من الناحية العملية لميثاق الامم المتحدة نصا وروحا يمكن ان يصبح العالم اكثر امانا ، وأكثر عدلا ، وأكثر سلما مما هو الآن . وفي غياب ذلك فان الأمم المتحدة تبقى بغير ادوات لاقامة نظام للأمن الدولي والنظام الدولي كما تمثلهما الميثاق وهو نظام يعتبر لا غنى عنه بالنسبة للسلم والبقاء في مجتمع عالمي منظم ان هي تكمن في تلك المتطلبات الاساسية لخلق جو من الثقة . بل هي مفتاح حل الكثير من المشاكل الحاسمة وبصفة خاصة مشاكل نزع السلاح .

مسألة نزع السلاح قد اصبحت مشكلة عالمية تثير ابلغ القلق في العالم . ذلك لأن سباق التسلح المتصاعد حولب المشكلة . وبرغم جهود طويلة وشاقة من اجل نزع السلاح في مختلف اللجان والمحافل الأخرى على مدى اكثر من ثلاثين عاما لم يتحقق سوى القليل والقليل جدا . وفي الوقت نفسه فان التكديس العدائي للأسلحة قد تصاعد تصاعدا هائلا وبمقدرات كبيرة ، هكذا فان الانفاق على التسلح الذي وصل في عام ١٩٧٤ الى ٢٢٥ بليون دولار ينتظر ان يصل في عام ١٩٧٩ الى رقم ٤٠٠ بليون دولار وسوف يواصل تصاعده بشكل مستمر .

والذي يجعل سباق التسلح المتصاعد امرا بالغ التحقيد حتى الآن ، هو ان العالم مازال يعمل في ظل قوة دفع من الماضي على اساس مفهوم عفا عليه الزمن ، وتوازن القوة اصبح مفهوما في العالم المستقطب حاليا توازن التسلح . ان الجهود الرامية الى تحقيق مثل هذا التوازن تولد حتما سببا للتسلح . ان حدثا هاما وقع مؤخرا هو ابرام معاهدة سولت ٢ بين الدولتين العظميين والمأمول فيه ان يؤدي هذا الحدث الى مرحلة لاحقة يمكن فيها لسباق التسلح المنظم ان يخلصي الطريق امام نزع السلاح الحقيقي . ومن ناحية اخرى سوف يكون من المضلل ان نبسط الامور وأن نغالي في التفاؤل ضد الحقائق التي مازال يواجهها . ان الاتفاقية الجزئية حول نزع السلاح شيء ايجابي على انه يجب الا تبقى مثل هذه الاتفاقات بغير متابعة واتفاقات جديدة ان انه حتى يتحقق نزع السلاح العام والكامل ، فان سباق التسلح بشكل او بآخر من شأنه ان يواصل تهديده للسلم والامن الدوليين ، بل ويقاء الحياة على كوكبنا ذاته . لقد كان الهدف ومازال هو تحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة .

انتقل الآن الى مسألة هامة هي مسألة قيام الامم المتحدة بعملية حفظ للسلام ، وأود أن اعرب عن عرفاننا للاسهام الممتاز على مدى السنوات السابقة في قضية السلم في قبرص من جانب قوات الامم المتحدة في ظل ظروف بالغة الصعوبة . وبصفة خاصة اود ان اغتنم هذه الفرصة لكي اعرب عن تقديرنا العميق للدول التي تسهم في عملية حفظ السلام في قبرص سواء بقوات تقدمها او بمساعدات مادية . وأود ايضا ان اعرب عن مدى اعجابي بالطريقة الممتازة التي يؤدي بها الضباط والافراد في الكتائب المختلفة واجباتهم الدقيقة . وأخيرا ، اود ان اعرب عن امتناننا العميق للأمين العام السيد فالدهايم والعاملين معه في نيويورك وفي نيقوسيا لدورهم البناء فيما يتعلق بعمل قوات الامم المتحدة في قبرص وجهودهم من اجل التوصل الى حل عادل وممكن للتنفيذ لمشكلة قبرص .

وسوف أكون مقصرا ، مع ذلك ، اذا لم أشر الى أن عملية حفظ السلام مهما كان نجاحها في احتواء موقف يمكن أن يكون متفجرا ليس بمقدورهما أن تؤدي الى حل عادل للمشاكل الا اذا اقترن عملها بجهد دؤوب من أجل حفظ السلام وصنع السلام على أساس متابعة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . ان عدم وجود اجراءات موازية لتنفيذ هذه القرارات سوف يجعل السلم على أساس من العدل أمرا مستحيلا ، ولكنه سوف يؤدي فقط الى مجرد تكريس لوضع راهن غير عادل .

ولعدد طويل من السنين ، فقد وجدنا أن مسألة اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد تدرج في جدول أعمالنا . وكذلك فان قدرا كبيرا من وقت مداولاتنا ، على مختلف الاصعدة يكرس لهذه المسألة البالغة الأهمية ، وهي فعلا تستحق ذلك . وليس هناك شك أن هذه المسألة تستحق اهتمامنا الكامل والجاد . ذلك أننا لكي ننجح في الخروج من الحلقة المفرغة ، حلقة الفقر والتخلف ، فلا بد لنا أولا ، من أن نعزز امكانية اقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا وأكثر انصافا . فالنظام الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية لا يستجيب لحاجات ومتطلبات البلدان النامية . ذلك أنه يبقي على جوانب الظلم القائمة حاليا ، بل ويزيد من سوء المواقف الضعيفة والسيئة للبلدان النامية ، ويزيد من اتساع الفجوة التي تفصل بينها وبين الدول المصنعة المتقدمة النمو .

ان اعتراف الامم المتحدة بضرورة اعادة صوغ العلاقات الاقتصادية على أساس أكثر عدلا وانصافا يعد خطوة مشجعة . ان قبول جميع الاطراف المعنية في الامم المتحدة باعتبارها أنسب محفل لمناقشة ودفع هذه المسألة الحاسمة قدما الى الامام يعد تطورا واعدا أيضا . ومع ذلك ورغم جهودنا والاستعداد للتفاوض مع البلدان المتقدمة النمو ، فلا يزال هناك الكثير الذي يجب عمله فيما يتعلق باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ذلك أنه لم يتحقق تقدم فعلي حتى الان ، ويتضح ذلك من النتائج القليلة للغاية التي أسفر عنها مؤتمر الاونكتاد الخامس الذي عقد في مانيلا هذا العام ، وبدلا من ذلك فقد واجهنا نكسات وعلامات ترد وتدهور تتزايد عاما بعد عام . ان هذه المشكلة بحاجة الى اهتمام ، وجهد منسق ، من جانب جميع بلدان العالم غنيها وفقيرها لانها اذا ماتركت تتردى أكثر وأكثر فان آثار مثل هذا الاهمال لا يمكن التنبؤ بها ، ويمكن ببساطة وبسهولة أن تؤدي الى كارثة دولية . ان الحوار الذي بدأ مع البلدان المتقدمة لا بد وأن يستمر ، ونحن نناشد هذه البلدان أن تعيد النظر فيه ، وأن تعيد تكييف مواقفها التفاوضية حتى يمكن تحقيق نتائج ايجابية ملموسة في أقرب وقت ممكن .



وخلال الدورة الثامنة ، التي انتهت أخيراً ، لمؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار ، فقد تم اتخاذ خطوة ايجابية من خلال قرار للمؤتمر باعتماد برنامج عمل لابرام اتفاقية لقانون البحار خلال العام المقبل ، وكانت قبرص ولا تزال تدعو الى التوصل وبسرعة الى اتفاقية شاملة مقبولة عالمياً تتضمن أحكاماً عادلة ومناسبة فيما يتعلق بتعيين حدود المناطق البحرية بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتاخمة ، مقرونة بنظام فعال للتسوية السلمية للمنازعات ، ومتى تم ابرام هذه الاتفاقية وتنفيذها فسوف تكون انجازاً هاماً في ميدان التعاون العالمي .

وفي معالجة مسألة تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ، أود أن أؤكد التزامنا الكامل بهذا الهدف النبيل ، فلقد كانت قبرص ولا تزال من أوائل الدول التي انضمت الى عهد الامم المتحدة ومواثيقها الخاصة بحقوق الانسان ، والى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري . ولقد وقعت قبرص أيضاً على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان . ولقد كان رأينا ولا يزال دائماً أن الالتزام باحترام حقوق الانسان التزام عالمي وانه لا يجب السماح بأى خروج عن هذا الطريق مهما كانت الاسباب التي تساق تبريراً لمثل هذا الخروج . ولو القينا نظرة سريعة على المسرح العالمي ، لاقتنعنا بشكل كاف بوجود أمور غير مرضية فيما يتعلق بحماية حقوق الانسان الاساسية . والامر الذي نأسف له أكثر من ذلك ، هو حقيقة أن العديد من مقررات الاجهزة المختصة المتعددة ، مثل لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وغيرهما ، لا تزال دون تنفيذ . كذلك فان النداءات المؤلمة لوقف مثل هذه الانتهاكات تذهب ادراج الرياح .

ويصدق ذلك بصفة خاصة على الموقف في بلادى حيث نجد تركيا ، وللسنة الخامسة على التوالي ، لا تزال تطلأ كل معايير القانون الدولي وتنتهك انتهاكاً صارخاً كل حق من حقوق الانسان الاساسية لشعب قبرص . وأرى أن العالم الآن أصبح يدرك قرار اللجنة الأوروبية لحقوق الانسان الذى أعلن في ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩ ، والذى أدان تركيا بجرائم لا حصر لها ارتكبتها قوات غزوها واحتلالها ضد شعب قبرص ، والنسب الرسمي لهذا القرار سوف يعمم قريباً على جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة . ومع معارضتنا لانتهاكات جميع حقوق الانسان في قبرص على يد تركيا ،

وفي رغبتنا الجادة ليس فقط باقناع الآخرين باخلاصنا لحقوق الانسان والحريات الاساسية وانما أيضا لاثبات حسن نيتنا ، فاني أود أن أكرر ما قلته في بياني أمام هذه الجمعية في السنة الماضية . اننا نوافق على انشاء هيئة تابعة للامم المتحدة للاشراف على تطبيق أعلى مستويات حقوق الانسان والحريات الاساسية على جميع مواطني قبرص ، وأن ترفع تقريراً كلما لزم الامر الى مجلس الأمن أو الى أى جهاز آخر مختص . وهذا الاقتراح يمكن ببساطة أن يشكل جزءاً من حل مشكلة قبرص.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية ، نرى أن هذه المشكلة من مشكلات تصفية الاستعمار تتطلب حلا سياسيا ، لأنه نظرا الى الجهود التي تبذل من أجل اعادة اقرار السلم في المنطقة ، يجب أن يمنح شعب الصحراء حقه في تقرير المصير والاستقلال . وان قبرص ترى أن اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، التي تم انشاؤها في مؤتمر القمة السادس عشر الأخير لمنظمة الوحدة الافريقية ، يجب أن يوفر ضمانا لحق شعب الصحراء في تقرير المصير . ونحن نرحب أيضا بالاتفاق الأخير الذي تم بين جمهورية موريتانيا وجبهة البوليساريو ، وانسحاب قوات موريتانيا من أراضي الصحراء الغربية باعتبار أن ذلك عملا حميدا يسير في الاتجاه الصحيح .

نحن في قبرص نشعر بالاسى العميق لسير الأحداث فيما يتعلق بالحل العادل لمشكلة الشرق الأوسط . ونحن نؤمن ايمانا راسخا ، بضرورة التوصل الى تسوية شاملة ، تضمن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . ونحن لا نؤمن بالاتفاقات الجزئية في هذا الصدد . وحيث أن الشعب الفلسطيني يشكل جوهر ولب مسألة الشرق الأوسط ، فلا يمكن أن يكون هناك حل حقيقي — ولنواجه هذه المسألة بشكل واقعي ، بغض النظر عن النواحي المبدئية — دون اشتراك كل الأطراف في المشكلة ، وبصفة خاصة منظمة التحرير الفلسطينية ، التي هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ان مثل هذا الحل ، الذي أعود فأكرر أنه لا يمكن التوصل اليه في غياب منظمة التحرير الفلسطينية ، لا بد أن يقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الموضوع . ولا بد أن يتضمن الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من كل الأراضي العربية المحتلة ، فضلا عن تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه السيادي في اقامة دولته المستقلة . ان جيراننا العرب يعرفون حق المعرفة أننا في قبرص كنا دائما نقف الى جانبهم — ندافع عن القضية العربية العادلة وذلك قبل احداث ١٩٧٤ ، التي جعلت قبرص تعاني من نفس الظلم الذي يعاني منه العرب . وحقيقة ، فان الشرق الأوسط وقبرص ، بالاضافة الى تقاربهما الجغرافي ، يواجهان مشاكل مشتركة في كثير من جوانبها . ففي كلتا الحالتين حدث عدوان واحتلال وفي كلتا الحالتين نشأت مشاكل لاجئين ، وانتهكت حقوق الانسان انتهاكا صارخا ، وفي كلتا الحالتين أيضا كانت هناك محاولات لخلق حدود مصطنعة ، ولتغيير التكوين والتركيب الديمغرافي للمناطق عن طريق الاستيراد الجماعي وتوطين سكان غرباء بعد طرد السكان الأصليين بالقوة .

وفي كلتا الحالتين كذلك ، هناك محاولة لتعزيز الأمر الواقع الذي خلقه الغزو ، وانتهاك حقوق الانسان .

ان قبرص ظلت تتابع بقلق عميق ، التطورات في لبنان ، وهي تدين بقوة اعلان دولة منفصلة مزعومة باسم لبنان الحر في الجزء الجنوبي من لبنان ، وكذلك كل أعمال العدو وان ضد الجنوب اللبناني ، وهي أعمال تعتبر اعتداءً على استقلال لبنان ووحدة أراضيها ، كما تعد انتهاكاً خطيراً للحقوق الأساسية للانسان ، ونطالب ، بعمل أكثر حسماً ، من جانب الامم المتحدة لمساعدة حكومة لبنان على استعادة سيادتها على كل أراضي لبنان ، وتأمين وحدة البلاد .

في احتفالنا بالسنة الدولية لمناهضة الفصل العنصري ، والتي انتهت منذ بضعة أشهر ، فاننا في قبرص ، انضمنا الى أولئك الذين يحاولون القضاء على ويلات الفصل العنصري ، الذي هو جريمة ضد الانسانية ، واهانة لضمير وكرامة الانسان . فضلاً عن ذلك ، فان قبرص في مناسبات عديدة ، أعربت عن معارضتها لسياسة البانتوستانات ، لأننا نؤمن بأن مثل هذه السياسة ترمي الى اعطاء السياسة البغيضة للفصل العنصري صبغة المؤسساتية ، واستمرار الاستعمار الاستيطاني ، الذي يعوق الوحدة الإقليمية للبلاد ، ويعتبر استخفافاً بحق تقرير المصير .

ان قضية ناميبيا ، حيث نظام بريتوريا العنصري يواصل احتلاله غير الشرعي لهذا الاقليم بعد ١٢ عاماً من انتهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، تعد مثالا من الأمثلة الصارخة لفشل مجلس الأمن في اتخاذه تدابير جذرية وفقاً لأحكام الباب السابع من الميثاق ، من أجل ان يحقق تنفيذ قراراته الرسمية الخاصة بناميبيا ، والتي كان يجب أن تتم منذ أمد طويل . وما يشير الى نوايا النظام العنصري الذي لا يعترف بالانسحاب من ناميبيا الا اذا اضطر الى ذلك من خلال تدابير فعالة من جانب مجلس الأمن ، ان هذا النظام قد استطاع - من خلال تكتيكات عديدة - ان يقوض ويشكل خطير من دعائم امكانيات تنفيذ خطة العمل التي سبق ان اعتمدها مجلس الأمن .

ونحن في قبرص نفهم تماما محنة شعب ناميبيا الذي يعاني من نفس الشرور العنصرية ، وانتهاك حقوق الانسان التي تمارسها قوات الاحتلال ، على انها سياسة من سياسات الدولة . ان قبرص سوف تواصل دعمها المنهجي للنضال العادل لشعب ناميبيا بقيادة حركة تحريره الوطنية سوابو ، حتى التحرير الكامل والاستقلال لناميبيا ككل . وفي هذا الشأن أود أن أكرر معارضتنا

وإدانتنا لجهود جنوب أفريقيا الخاصة بضم خليج والفييس- الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من ناميبيا -  
هذه الجهود التي تعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وبصفة خاصة قرار  
مجلس الأمن ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) .

اننا نعترض كل الاعتراض على المحاولة المهزيلة لحل مشكلة زمبابوى من خلال ما يسمى  
بتسوية داخلية ، شأننا في ذلك شأن دول أخرى كثيرة . ونحن نقف موقفاً مؤيداً ومتضامناً مع  
زعامة الجبهة الوطنية ودول الخط الأول في نضالها من أجل حكم الأغلبية والاستقلال الحقيقي  
لزمبابوى .

ان الاقتراحات والأفكار الأخيرة التي صدرت عن مؤتمر الكومونولث في لوساكا وأدت إلى  
مؤتمر لندن قد عززت من آمالنا في أن احتمالات التوصل إلى حل لهذه المشكلة عن طريق المفاوضات  
لم تستنفذ بعد . وسوف تواصل قبرص في نفس الوقت مراقبتها الكاملة للعقوبات التي فرضها مجلس  
الأمن ضد نظام سالسبورى . وفي رأينا أن أى تخفيف من هذه العقوبات سوف يقوض بشكل خطير من  
دعائم الجهود الرامية إلى تحقيق سلام أساسه العدل .

لن يكون من قبيل المبالغة اذا قلت أن مشكلات ناميبيا وزيمبابوي كان يمكن أن تحل منذ أمد بعيد لو أن الأمم المتحدة - وبصفة خاصة مجلس الأمن - تصرفت بمزيد من التصميم ضد النظم القمعية والعنصرية في الجنوب الافريقي . ونحن لا نجد أي مبرر للتردد البادى لمجلس الأمن في أن يمضي قدما وبغير أي مزيد من التأخير في فرض عقوبات شاملة ، تلك العقوبات المنصوص عليها في الميثاق ، وبصفة خاصة العقوبات الاقتصادية الاجبارية ضد هذه النظم الخطيرة .

ان قبرص تؤيد تمام التأييد شعب بنما الصديق فيما يتعلق بالادارة الفعالة لقناة بنما وفقا للمعاهدة التي وقعت في عام ١٩٧٧ . وفي هذا الصدد تؤيد تمام التأييد الممارسة الفعلية لسيادة بنما على كل اراضيها الوطنية .

انتقل الآن الى المشكلة الخطيرة التي تواجه بلادى والتي تسترعي نظر الأمم المتحدة على مدى اكثر من خمس سنوات . ان قرارات الأمم المتحدة توفر الاساس والاطار لحل عادل ودائم لهذه المشكلة . ومع ذلك وبعد مرور خمس سنوات لا تزال هذه القرارات موضع امل وازدراء من جانب تركيا . ان احتلال . في المائة من اراضي قبرص من جانب الجيش التركي لا يزال مستمرا ، كذلك فان أيًا من اللاجئين القبارصة اليونانيين الذين وصل عددهم الى مائتي ألف لم يسمح له بالعودة الى دياره ، والالفا شخصي المفقودون لم يظهر لهم أثر ، وحقوق الانسان لا تزال تنتهك انتهاكات خطيرة في المناطق المحتلة وضد كل الشعب في قبرص .

فمنذ ان ذلك فان اجراءات منهجية يجرى اتخاذها من خلال الاستيطان والمستوطنين على نطاق واسع من تركيا ومن خلال تدابير اخرى مثل ادخال العملات التركية الى المناطق المحتلة والغاء كل جوازات السفر القبرصية في ايدي القبارصة الاتراك ، ومن ناحية اخرى ابرام عقود ملكية اراضي غير شرعية للقبارصة الاتراك وللمستوطنين من تركيا في المناطق المحتلة ، والاعمال الخطيرة الأخرى التي تشكل كلها شواهد على أن هدف تركيا هو تعزيز التقسيم بل وربما ضم الجزء المحتل من قبرص في النهاية الى تركيا .

ان مشكلة قبرص في جوهرها هي نزاع بين تركيا وجمهورية قبرص ، وليست كما تصور زيفا من جانب البعض خلافا بين الطائفتين في قبرص . انها قضية غزو واحتلال ، والجوانب الداخلية لمشكلة قبرص يمكن ان تحل بسهولة اذا ما تركت هذه المهمة للقبارصة أنفسهم لكي يناقشوها ويحسموها بغير

وجود أجنبي ، أو تدخل اجنبي . نحن نريد لقبصر ان تصبح دولة حرة ومحررة من القوات الاجنبية ومستقلة تماما واراخيتها موحدة وذات سيادة ومنزوعة السلاح وغير منحازة .  
لقد قبلنا النظام الفيدرالي مع أن مثل هذا الحل في الماضي كان يعتبره الكثيرون — من الخبراء الدستوريين غير مقبول على الاطلاق بالنسبة لجزيرة صغيرة مثل قبرص ، ولكن عندما نتحدث عن الاتحاد الفيدرالي فاننا نعني اتحادا فيدراليا حقيقيا يعمل بشكل سليم ويؤمن في اطاره الحق في التحرك بحرية وحق الاستيطان وحق الملكية . وتطبيق حقوق الانسان بشكل كامل وموحد وتحترم ايضا .

بيد وان الطرف الآخر يريد — ليس اتحادا فيدراليا — ولكن انشاء دولتين منفصلتين بحدود منفصلة وجيوش منفصلة ، وقدرة منفصلة على منع والدخول في المعاهدات ، وتصاريح وتأشيرات دخول وخروج للتحرك من أى منطقة من مثل هذا الاتحاد الفيدرالي الى المنطقة الأخرى . مثل هذا الاتحاد الفيدرالي يرقى تماما الى التقسيم الكامل .

كان يمكن لنا أن نرفض التفاوض حتى يتم سحب قوات الاحتلال ، ولكننا لم نسر على هذا الخط وحاولنا مرارا ان نتفاوض بنوايا طيبة برغم وجود قوات الاحتلال الاجنبي على ارضنا خلال هذه السنوات الخمس الماضية ، وبرغم حقيقة ان المفاوضات لا يمكن ان تكون حرة كما هو وارد في قرارات الأمم المتحدة بسبب استمرار احتلال اربعين بالمائة من أراضي قبرص والظروف الأخرى التي خلقها الغزو . ومع ذلك استطعنا من خلال المفاوضات ان نفعل ما امكنا أن نفعله من خلال مفاوضات مع القيادة القبرصية التركية من أجل ان نتوصل الى أرضية مشتركة لتحقيق التقدم .

وعندما يتحدث المرء عن القيادة القبرصية التركية ، يجب ألا تكون هناك أية اخطاء أو سوء فهم . انها تعني في واقع الأمر " أنقره " . ذلك أن القيادة القبرصية التركية — بحكم وجود جيش الاحتلال — تعتمد اعتمادا كاملا على انقره وتعكس آراء الحكومة التركية والجيش التركي وليس آراء القبارصة الاتراك الذين يعيشون في سخط وفي ظروف بؤس وظلم في المناطق المحتلة ويشعرون بالسخط وعدم الرضا ازاء الحالة الراهنة ويشوقون الى غد افضل . لا عجب ان انه لم يتحقق أى تقدم .  
ومع ذلك ، وبرغم التجارب المريرة والجهود غير المجدية في السنوات الخمس الماضية وافقت

على ان التقي مع السيد دنكناش زعيم القبارصة الاتراك في وجود دكتور فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ . خلال هذه الاجتماع توصلنا الى اتفاق مع السيد دنكناش يتضمن نقاطا عشر ويوفر أساسا سليما للتفاوض حول حل عادل لمشكلة قبرص ، ولن اتحدث هنا أو اتكهن عن السبب الذى من أجله قبل السيد دنكناش هذا الاتفاق . ومع ذلك تم ازالة كل الشكوك عندما وجدنا القيادة القبرصية التركية بعد بضعة ايام قليلة - والتي تؤيد ها تركيا - تستخدم كل الاساليب الممكنة لتقويض دعائم الاتفاق واحباط الجهود الجديدة . ومع ان المحادثات بدأت رسميا في ١٥ من حزيران/يونيه فلقد استمرت فقط لبضعة ايام ، وبدأت القيادة القبرصية التركية تضع شروطا مسبقة لاستمرار المحادثات . هذه الشروط المسبقة لو قبلت ، كان يمكن ان ترقى الى الاعتراف بالتقسيم كحل نهائي لمشكلة قبرص .

اننا لا نزال نلتزم باتفاق ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، ولكننا لا يمكن أن نقبل اية شروط مسبقة أو أية تفسيرات خاطئة . وكما سبق أن قلت فلقد اخترنا مرارا طريق المفاوضات ، مع أنه كان من حقنا ألا نفعل ذلك ، على اننا لا نريد مفاوضات لهدف المفاوضات وحدها . ان الطرف الآخر قد يريد ذلك لأسباب واضحة . انه لن يكون من المنصف ، بل سيكون من غير المجدى على الاطلاق ان نقوم بدوار غير مجدى لمجرد الحوار وكأسلوب لخداع الرأى العام العالمي واقناعه بأنه يجرى تحقيق شئ بينما لا يجرى تحقيق أى تقدم على الاطلاق .

والعقبة الكئود أمام المفاوضات هي الافتقار الى الارادة السياسية من جانب تركيا فيما يتعلق بالتخلي عن سياستها التوسعية والتقسيمية . واعتقد ان هذا قد ادركه الآن كل المراقبين الموضوعيين لمشكلة قبرص .



ان كل محاولاتنا على مدى السنوات الخمس الماضية للتوصل الى حل عادل ودائم من خلال المفاوضات ، قد واجهت جدارا مسدودا من التشدد التركي . ولكن اذا ما توفرت الفرصة لمفاوضات جادة وجهودية ، فلن نتردد في الذهاب مرة اخرى الى مائدة المفاوضات .

وانه ليؤسفني أن أعلن مرة أخرى أمام الجمعية العامة هذا العام أنه لم يتم احراز أى تقدم فيما يتعلق بالتوصل الى حل عادل وسلمي لمشكلة قبرص ، من خلال تنفيذ قرارات الأمم المتحدة . ورغم ذلك ، فانه مما يثير ارتياحنا أنه في مؤتمر الكومنولث الذى عقد في لوساكا وفي مؤتمر عدم الانحياز الذى عقد في هافانا ، فان قضية قبرص العادلة حظيت بتأييد ساحق . اننا لا نرفض أسلوب المفاوضات بين الطائفتين ، ولكن عندما يكون هناك طريق مسدود على مدى خمس سنوات ، فماذا يمكن أن نتوقع من شعب يعانى ويقاسى أن يفعل ؟ هل يقف مكتوف الأيدي وينتظر ؟ كيف يمكن أن نتوقع من شعب ظل يعانى لاكثر من خمس سنوات من الآثار المدمرة للاحتلال الأجنبي . أن يقف مكتوف الأيدي ، وأن يتخلى عن حقه في ان يعرض قضيته على المحافل الدولية ، وخاصة الأمم المتحدة متمسكا مساعدة الرأى العام العالمي وساعيا وراء علاج لمحنته ؟ ولهذا فانه من المحتم علينا أن نواصل بغير انقطاع ظلم العدالة من المجتمع الدولي . اننا نستمرى انتباه المجتمع الدولي ، بشكل جاد الى الموقف في قبرص بالنظر الى حقيقة أنه لخمس سنوات مضت حتى الآن لا يزال الاحتلال مستمرا مع جميع الآثار التي تترتب عليه . وأعتقد أنه من حقنا أن نطلب من المجتمع الدولي مزيدا من العمل بفعالية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تتضمن جميع العناصر الضرورية من أجل التوصل الى حل عادل ودائم . وأعتقد أيضا أنه من حقنا أن نطالب بالعدالة ، شأننا في ذلك شأن شعب زيمبابوى وشعب ناميبيا وشعب فلسطين . اننا نطلب من المجتمع الدولي أن يدرك تمام الادراك ، ليس فقط الظلم الصارخ الذى يرتكب ضد قبرص وشعبها ، وانما أيضا حقيقة أن الموقف في قبرص مليء بأخطار كثيرة ، أخطار بالنسبة لقبرص ، وأخطار فيما وراء قبرص ما لم يتم التوصل الى حل ينسجم وقرارات الأمم المتحدة .

لقد جئنا مرة أخرى الى الجمعية العامة لكي نطلب بشكل قاطع ، التنفيذ الفعال والسريع لقرارات الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، فاننا نؤمن بأنه قد آن الأوان للجمعية العامة لكي توصي مجلس الأمن بأن يفرض عقوبات بمقتضى الباب السابع من الميثاق ، من أجل أن يضطر تركيا

الى أن تلتزم بالتزاماتها المترتبة عليها بمقتضى الميثاق وقرارات الأمم المتحدة . ومع أنه ليست لدينا أية أوهام ازاء الصعوبات الموجودة نتيجة للظروف السياسية فيما يتعلق بفرض مثل هذه العقوبات ، فاننا نشعر وبقوة بأن مدة خمس سنوات أكثر من كافية لأية دولة عضو في الأمم المتحدة لكي تتجاهل دون عقاب قرارا اتخذته هذه المنظمة . وانذا لم تتخذ الأمم المتحدة تدابير فعالة محددة ، فانها هي التي سوف تفضل ، كما أن ثقة البشرية فيها سوف تهتز اهتزازا خطيرا ، في وقت نريد لها جميعا أن تصبح أداة فعالة من أدوات السلم والأمن الدوليين .

انني أومن ايمانا راسخا بأن الأمم المتحدة تستطيع أن تفعل المزيد . ومنذ بضع سنوات فان مؤتمرا د وليا تحت اشراف الأمم المتحدة اقترحه الاتحاد السوفياتي لمعالجة مشكلة قبرص وللمساعدة في التوصل الى حل ينسجم وقرارات الأمم المتحدة . ونحن نكرر قبولنا لهذا الاقتراح ، لأننا نؤمن بأنه ينطوي على كثير من المزايا ، ونأمل أن الجمعية العامة تتخذ قرارا بعقد مثل هذا المؤتمر الذي نعتقد أنه يمكن أن يكون بناءا للغاية في معالجة مشكلة قبرص .

كما أننا نؤمن أيضا بأن الجمعية العامة أو مجلس الأمن يجب أن يعين لجنة من بين الدول الأعضاء فيه للتعاون مع الأمين العام ، وصولا الى حل عادل ودائم لمشكلة قبرص على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا الشأن . ان تكوين واختصاصات مثل هذه اللجنة يجب ان تتقرر من جانب الجمعية العامة أو مجلس الأمن .

وفضلا عن ذلك ، فاننا على استعداد لبحث أي أسلوب آخر فعال يجعل من الممكن التوصل الى حل عادل ودائم على أساس قرارات الأمم المتحدة . وكما يعرف الجميع ، فان أنقره هي التي تحدد تحركات القيادة القبرصية التركية . ولقد أثبتنا مرارا وتكرارا حسن نوايانا ، ونقبل تماما اتفاق التاسع عشر من أيار/مايو ١٩٧٩ . ولقد أشرت بالفعل الى ما يمكن أن نفعله فيما يتعلق بتأمين حقوق الانسان لكل مواطني قبرص ، وأكرر اقتراحي لنزع السلاح الكامل ، ونزع سلاح جمهورية قبرص بحضور قوة بوليسية د ولية ، لأية فترة لازمة ، لتعزيز الاحساس بالأمن لدى جميع القبارصة اذا اقتضى الأمر ذلك . ان هذا الاقتراح قد حظى بتأييد دول عدم الانحياز في اعلاني بلفراد وهافانا . ان انسحاب جميع القوات من قبرص ، ونزع السلاح الكامل لجميع القوات المسلحة في الجمهورية ، سوف يمهد في حد ذاته الطريق نحو دولة موحدة وشعب موحد . وبغير وحدة البلاد ووحدة

الشعب ووحدة الاقتصاد ، لا يمكن أن تعيش قبرص وتبقى كدولة مستقلة . ان أى نوع من التقسيم . مصطنع ويتعارض مع مصالح جميع القبارصة . ولهذا فاننا من جانبنا لم نقبل مطلقا أية ترتيبات متعلقة بالتقسيم مهما كان عنوانها ، او مهما كان اسمها . ولو أن التدخل الاجنبي توقف ، فان قبرص يمكن أن تصبح وطننا سعيدا لجميع مواطنيها من القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك . وانني اذ أقول ذلك أمام هذه الجمعية الموقرة ، فانني على ثقة كاملة من أنني لا أعبّر في اللحظة الحالية عن آراء القبارصة الاتراك فحسب وانما أعبّر أيضا عن آراء الغالبية العظمى من القبارصة الاتراك .

لقد قدمت لكم اليوم ، وعرضت موقف قبرص فيما يتعلق بقضيتها . وما يتبقى على هذه الجمعية هو أن توقف احتلال جزء كبير من قبرص من جانب القوات المسلحة التركية ، وأن تنفذ قرارات الأمم المتحدة في جميع جوانبها . ولا بد للأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لكي تضمن لقبرص الحق الأساسي لكل عضو فيها ، وبصفة خاصة وقبل كل شيء وقف الاحتلال الأجنبي . ان الميثاق يحدد السبيل ، ونحن نناشد جميع الدول المحبة للسلام في العالم أن تساعدنا على تحقيق ذلك . اننا نناشد جميع الدول الاعضاء في هذه المنظمة أن تساعد قبرص على تأمين سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها ووحدها وعدم انحيازها . ان اليوم ، يصادف الذكرى السنوية التاسعة عشرة لاستقلال قبرص ، ولكن بقاء قبرص ذاته معرض للخطر ، ونود أن نرى قبرص حرة ومستقلة تماما ، ونود أن نخلق مستقبلا أكثر أمنا لأطفالنا . اننا نود أن نخلق في قبرص ظروفًا يمكن فيها للقبارصة الاتراك وللقبارصة اليونانيين أن يعملوا معا وأن يعيشوا ويزدهروا معا . ونريد مخلصين أن نسهم بشكل ايجابي للغاية في اعادة الاستقرار والسلام الى منطقتنا الحساسة والمتفجرة . ساعدونا على أن نحقق السعادة والأمل لكل الشعب في قبرص ، ساعدونا على أن نضع حدا لهذه المأساة التي لا مثيل لها ، والتي يعاني منها شعب قبرص ، وقبرص على مدى السنوات الخمس الماضية ، ساعدونا على أن نعيد وحدة البلاد ووحدة الشعب ، لان ذلك هو ما تكمن فيه السعادة والازدهار لجميع القبارصة ، ساعدونا على أن نعيد العدالة ، ساعدونا على أن نقضي على المأساة الانسانية وآلام الانسان .

كيف يمكن لأحد أن ينسى في الوقت الحالي آلام أسر وأطفال وأقارب ألفي شخص من المفقودين ، لا يمكن أن نعرف ما حدث لهم على مدى خمس سنوات ؟ انني أناشد الجميع أن يضموا صفوفهم لكي يؤثروا على تركيا والقيادة القبرصية التركية لاحترام الاتفاق الخاص بالمفقودين في التاسع عشر من أيار/مايو ، والذي تم ابرامه بوجود الأمين العام وأعلنه الأمين العام . هل المعتدى بعيد عن الانسانية تماما بحيث يرفض بعد خمس سنوات من جريمته أن يتعاون في هذه القضية الانسانية البحتة ؟ وهل من المستحيل على الأمم المتحدة أن تفعل المزيد في هذا الصدد ؟ أود أن أوكد انه فيما يتعلق بقبرص ، وكذلك المشاكل الدولية الأخرى المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة ، فانه من الضروري أن تتسق جهودنا ، حتى يمكننا بدلا من أن يتغلب علينا الاحباط والعجز عن العمل ، أن نتخذ خطوات فعالة ولموسة من أجل أن نحقق الحرية والعدالة الكاملة واحترام حقوق الانسان في كل مكان في العالم . وعلى هذا الأساس وحده يمكن للسلم الدائم أن يتحقق وهذه هي المهمة الأساسية للأمم المتحدة .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : نيابة عن الجمعية العامة ، أشكر فخامة السيد سيروس كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص على بيانه الهام الذي ألقاه .

اصطحب فخامة السيد سيروس كبريانو رئيس جمهورية قبرص من قاعة الجمعية العامة .

### مواصلة البند ٩ من جدول الأعمال

#### المناقشة العامة

السيد شاهي ( باكستان ) ( الكلمة بالانكليزية ) : السيد الرئيس ، انه من يمن الطالع أن يكون شخص مثلكم له خبرة واسعة وحكمة وديناميكية رئيسا لهذه الدورة الهامة للجمعية العامة . ان اسهامكم في عمل المنظمة العالمية كان اسهاما بارزا . وان د ولتكم تنزانيا ورئيسها نيريري يجسدان الكفاح من أجل تصفية الاستعمار في دول العالم الثالث . وأود أن أعرب عن عميق تقدير وفد باكستان لسلفكم السفير اندلاشيو ليفانو على الطريقة القديرة التي أدار بها أعمال الدورة السابقة للجمعية العامة .

اننا نرحب أيضا وبحرارة بسانت لوسيا في عضوية الأمم المتحدة ونتطلع الى تعاون مشترك مع حكومة وشعب هذه الدولة الجديدة . ان العام الماضي قد شاهد تزايدا مقلقا جدا في استخدام القوة كأداة من أدوات السياسة . ان الهجمات المسلحة والتدخل العسكري في الشؤون الداخلية للدول قد أصبح من الأمور المألوفة . وان مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال قد شردوا من ديارهم وكرهوا على الطرد من بلادهم .

ان هذه الأحداث المؤسفة لتؤكد الطابع المهش للسلام الدولي ، وعدم الشعور بالأمن الذي يقض مضجع الأمم الصغيرة والضعيفة في العالم . ان الأمم المتحدة هي المنظمة العالمية الوحيدة التي يمكن أن تواجه مثل هذا التهديد للسلام ، والمآسي الانسانية .

ان سياسة باكستان تقوم بحزم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتعايش السلمي . ان قبولنا بالاجماع في حركة عدم الانحياز في هافانا يشكل اعترافا بتمسكنا بهذه المبادئ . اننا ندين استخدام القوة في العلاقات الدولية ، ونؤيد التسوية السلمية للمنازعات الدولية . كما اننا نؤمن ايمانا كاملا بحق تقرير المصير لكافة الشعوب . لقد انسحبنا من الأحلاف العسكرية ، وعارضنا السياسة التي تقوم على التدخل والسيطرة والهيمنة ومراكز النفوذ ، وسعينا حثيثا لاقامة علاقات الصداقة والتعاون مع جميع الدول كبيرها وصغيرها .

وبالنسبة للهند جارتنا ، فان عملية تطبيع العلاقات مازالت مستمرة . ونحن نشارك في توسيع مجالات التعاون على أساس المساواة والمصالح المشتركة . ونسعى دائما الى أن تتم مستقبلا تسوية النزاع بالنسبة لجامو وكشمير ، بما يتفق وقرارات الأمم المتحدة وطبقا لروح اتفاقية سيملا . ان تسوية سلمية وعادلة لمثل هذا النزاع ستكون فاتحة عهد جديد للتعاون والصداقة والاستقرار في منطقتنا . ان باكستان سوف تواصل مساعيها من أجل النهوض بعلاقات حسن الجوار مع افغانستان على أساس مبادئ التعايش السلمي التي تقوم على احترام السيادة ووحدة أراضي الدول وعدم الاعتداء ، والمساواة والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منا . ان باكستان لا توجد بينها وبين افغانستان خلافات سياسية ، ولكن اذا كانت افغانستان تعتبر أن هناك خلافات ، فنحن على استعداد لفتح الحوار حول هذا الموضوع . وللأسف فان تعميق الثقة المشتركة التي ننشدها قد حال دونه تدفق ما يزيد على ١٩٠٠٠٠ من الأفغانيين اللاجئين الى باكستان .

ان هذا التدفق المكثف قد شكل عبئا كبيرا على مواردنا المحدودة ، ولكن هذا العبء لا نستطيع أن نتخلى عنه لأسباب انسانية . ان تقديم المأوى لهذه الانسانية المشردة ليس عملا يدل على سوء نوايانا تجاه أفغانستان ، وكما أشار الأمين العام في تقريره حول عمل المنظمة في هذا العام ، وانني أقتبس :

” أما مؤتمر أروشا حول اللاجئين ، فقد أكد من جديد المبدأ القائل بأن منح حق

اللاجوء هو عمل سلمي وانساني ، وينبغي ألا تعتبره أية دولة عملا غير ودي ” . (A/34/L, p.16)

ان تعزيز تضامن العالم الاسلامي يعد حجر الأساس في سياستنا الخارجية .

ان انتصار الثورة الايرانية ، الذى أدى الى اقامة جمهورية ايران الاسلامية ، قد أضاف بعدا جديدا الى علاقاتنا مع هذا البلد . ان الصلات الثقافية والتاريخية ووحدة المصالح بين كلا البلدين ، قد عززت قرارهما الذى يقضي بعزمهما على تنظيم حياتهما الوطنية وفقا لمبادئ الاسلام المقدسة .

اننا على يقين من ان العلاقات الودية والاخوية بين باكستان وتركيا سوف تعزز بصورة أكبر .  
اننا نعتز اعترافا عميقا بعلاقاتنا وتعاوننا الاخوى مع المملكة العربية السعودية في جميع المجالات ونقدر تقديرا كبيرا علاقاتنا الوثيقة مع البلدان العربية .

ان علاقاتنا مع بنغلاديش سوف تستمر في النمو وفقا لنوايانا الطيبة المشتركة .  
ان صداقتنا مع جمهورية الصين الشعبية تقوم على أساس المبادئ ، وقد ثبتت مع اختبار الايام . ونحن نقدر تماما المساعدات السخية التي قدمتها لنا الصين من أجل تحقيق تميتهما الاقتصادية عبر السنوات ، وتصميم الصين على تأييد باكستان في سعيها من أجل تعزيز استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها .

اننا لانزال نعلق اهتماما كبيرا على علاقاتنا الثنائية مع الولايات المتحدة ، ويحدونا الأمل في أن تتم ازالة خلافاتنا الراهنة في ظل النوايا الحسنة والتفهم والانصاف ، ونحن نقدر المساعدة المكثفة التي قدمتها الولايات المتحدة لباكستان عبر السنين .  
ان أبعاد علاقاتنا الاخوية مع الاتحاد السوفياتي تزداد باستمرار على أساس مبادئ التعايش السلمي وعلاقات حسن الجوار . ان التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفياتي يلعب دورا هاما في تطوير اقتصادنا .

ان كلا من الاتحاد السوفياتي والصين دولة مجاورة لباكستان ، وهما من أعظم الدول قوة في العالم ، والتوتر بينهما يؤدي الى آثار غير مواتية . ولذلك فانه يسعدنا أن يفتح حوار بين الحكومتين من أجل تطبيع العلاقات بينهما .

ان الموقف في الشرق الأوسط لا يزال يشكل أخطر تهديد للمسلم والاستقرار الدولي .  
ان حلا عادلا ودائما للنزاع العربي الاسرائيلي قد أصبح من الأمور الحتمية والملحة أكثر من أى وقت مضى . وان المعاهدة المصرية الاسرائيلية واتفاقات كامب ديفيد الملحقة بها ، كل ذلك لا يقدم أملا للشعب الفلسطيني في التخلص من السيطرة والنفي والقمع ، لان هذه الاتفاقات لا تلح على

مبدأ حق تقرير المصير ، كما لا تسلّم بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولة ذات سيادة في وطنه .

ان تقرير الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، يعد قضية أساسية في نزاع الشرق الاوسط ، ولا يمكن ان تكون هناك تسوية عادلة ودائمة مع اغفال هذه الحقوق أو استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية التي هي الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب من المشاركة في المفاوضات السلمية القائمة على أساس المساواة والانصاف ، وليس لأى طرف آخر الحق في أن يتفاوض باسم الشعب الفلسطيني .

ان الاتفاقات لا تعبر تعبيراً كاملاً عن المبادئ الرئيسية التي تحرم حيازة الأراضي بالقوة . ان السلم سوف يظل وهماً اذا ما سمح لاسرائيل بأن تتوسع بعدودها الى ما وراء خطوط هـ حزيران / يونيه عام ١٩٦٧ . ان توسع اسرائيل في اقامة المستوطنات في الاراضي المحتلة وتمكينها من الحصول على أراضي عربية ، انما يعمق من الظلم الذي يعانيه الشعب الفلسطيني . ان التسوية المصرية الاسرائيلية لم تتناول مشكلة القدس . ان تلك المدينة المقدسة لا يمكن أن تعد غنيمة حرب ، ولقد أوضحت قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن هذا الأمر صراحة . ان مدينة القدس المقدسة هي جزء لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة ، ويجب على اسرائيل أن تتسحب من جميع هذه الأراضي بما فيها مدينة القدس المقدسة ، التي يجب ان تعود للسيادة العربية بلا قيد أو شرط . ان اسرائيل تحاول تهويد القدس وتحاول تشويه الطابع الاسلامي والمسيحي للمدينة وتحويلها الى عاصمة لها ، وهذا ما يتطلب اداة دولية وموقفاً متشدداً من قبل المجتمع الدولي . ان مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي ومؤتمر قمة عدم الانحياز ، قد أدانا اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية .

ان الحكومة الاسرائيلية وقد أمنت جناحها الجنوبي ، تجرأت على تكثيف حملاتها العدوانية والارهابية ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني بما في ذلك النساء والأطفال ، بصورة تشكل تهديداً لوحدة أراضي لبنان من خلال مواصلة مخططاتها ضد وحدة لبنان وسلامته الاقليمية . ولا يسعنا الا أن ندين هذه الانتهاكات الصارخة لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . ان اتفاقاً قائماً على أساس التسوية السلمية العادلة في الشرق الاوسط ، بمعنى الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي المحتلة وقرار الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، وارد فعلاً في



القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة . ان هذا الاجماع في الرأي يحظى الآن بتأييد عالمي ، وقد حان الوقت لكي يعمل مجلس الأمن وفقاً لارادة المجتمع الدولي بأكمله . وانا لم يحقق مجلس الأمن ذلك ، فان باكستان ستؤيد الدعوة الى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة لبحث المشكلة الفلسطينية والموقف في الشرق الأوسط .

اننا نرحب باقتراح الأمين العام بشأن عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة للمفاوض

بشأن تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي الاسرائيلي .

ان الموقف في الجنوب الافريقي ، يشكل تهديدا آخر خطيرا للمسلم .

لقد أحطنا علما بالجهود التي بذلت في مؤتمر الكومنولث في لوساكا من أجل تحقيق انتقال سلمي للسلطة على أساس حكم الاغلبية الحقيقية لشعب زيمبابوي . وهناك تقارير حول تقدم المفاوضات الجارية في لندن ، وقد أحيا ذلك الآمال بشأن التسوية السلمية . وانا ما تم التوصل الى اتفاق مع قادة الجبهة الوطنية على أساس دستور مستقل ينص على حكم الاغلبية الحقيقية وكذلك على الترتيبات الانتقالية ، فان مثل هذا الاتفاق سوف يحظى بتأييد عالمي . ولكن انا ما باءت هذه الفرصة الأخيرة لاجاد تسوية سلمية بالفشل فان الجبهة الوطنية لن يكون أمامها من خيار سوى تكثيف نضالها المسلح من أجل الاطاحة بنظام حكم سالسبوري العميل . ان الاغلبية الساحقة للمجتمع الدولي ينبغي ان تواصل تقديم تأييدها الكامل للجبهة الوطنية الى أن يتم التحرر الكامل لشعب زيمبابوي . وبالمثل ، فانه ينبغي اداة أعمال العدو وان المتكررة التي تقترفها أنظمة الاقلية العنصرية ضد الدول المجاورة .

ان توقعات تحقيق استقلال فوري وسلمي لناميبيا لم تتحقق . ان تنفيذ قرارى مجلس الأمن رقمي ٣٨٥ لسنة ١٩٧٦ و ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ قد أوقف من قبل نظام حكم جنوب افريقيا العنصرى . ان ادارة عميلة قد فرضت على ناميبيا ، واحتدم القمع ضد منظمة شعب جنوب غرب افريقيا ( سوابو ) الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، ولم يعد أمام هذه المنظمة من بديل سوى مواصلة النضال المسلح من أجل التحرر . ان المجتمع الدولي ينبغي أن يواصل تقديم العون المادى والأدبسي لمنظمة سوابو . اننا نرحب بالجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام من أجل تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها مجلس الامن لاجراء انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا فورا .

ان نظام حكم بريتوريا العنصرى هو اساس هيكل الاستعمار والعنصرية في الجنوب الافريقي . ان باكستان ما زالت تدعو الى تطبيق عقوبات شاملة ضد جنوب افريقيا وذلك لدفعها الى وضع حد لنظام الفصل العنصرى غير الانساني . ومن المؤسف ان هناك ممارسة مستمرة لحق الاعتراض في مجلس الأمن تحول دون تنفيذ الارادة الجماعية للمجتمع الدولي . ان جنوب افريقيا قد بلغت بها الجراءة الى حد استمرار سياستها العنصرية بفضل التجارة والاستثمارات ونقل الأسلحة والمساعدات وامكانية تطوير الأسلحة النووية بمساعدة اصدقائها . ولكن سياسة القمع واقامة البانتوستانات لن توث في ضد المواطنين في جنوب افريقيا الذين يناضلون من اجل حريتهم وحقوقهم في المساواة . وسوف تنتصر قضيتهم العادلة .

ان المجتمع الدولي ينبغي ان يسهم في تسوية منصفة لقضية قبرص . واننا نقدر الجهود الشخصية التي بذلها السيد كورت فالدهايم الأمين العام من اجل تنفيذ الاتفاقية من عشر نقاط ، لاستمرار المحادثات بين الطائفتين . وانه يؤسفنا ان هذه المحادثات لم تتوصل الى نتائج محددة رغم الموقف المرن الذي ابداه الزعماء القبارصة الأتراك . واننا نعتقد انه لا يمكن التوصل الى حل الا من خلال مفاوضات بين الطائفتين على قدم المساواة وفي اطار اتحاد قبرصي مستقل ذي سيادة وغير منحاز يقوم على الطائفتين والمنطقتين .

ان باكستان قد ايدت دائما النضال البطولي لشعوب الهند الصينية من اجل تحريرها الوطني . وقد سعدنا بانتصار هذه الشعوب . وكان يحدونا الامل في ان تتمتع هذه المنطقة بفترة سلام تمكن دول الهند الصينية من ان تعكف على تنميتها الاقتصادية . ولكن بدلا من ذلك ، فان الهند الصينية قد شهدت انتهاكا لحقوق الانسان من خلال تدخل عسكري لاطاحة بحكومة مستقلة واقامة نظام آخر ، فضلا عن تدفق اللاجئين الذين يسعون الى ايجاد مأوى لهم . واننا نقدر ما قام به الأمين العام من اجل الدعوة لعقد مؤتمر في جنيف لتقديم المساعدة للاجئين . ويسعدنا ان نسجل النجاح الذي صاحب هذه الجهود الانسانية العظيمة .

ان السلام والامن في الهند الصينية لا يمكن ان يتحققا من خلال هيمنة احدى الدول على جيرانها . ان باكستان تدعو دول الهند الصينية الى ان تحترم بدقة مبادئ سيادة الدول ووحدانية الاراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . واننا نوجه نداء لانسحاب جميع القوى الاجنبية الى داخل حدودها الوطنية .

اننا نشعر بقلق شديد حيال تدفق جماعات اللاجئين . واننا نوجه نداءً لتقديم مساعدات  
نوية لكمبوتشيا ، وان يتم توفير الامكانيات اللازمة لأجهزة العون الدولي حتى تحمل على انقاذ  
الآلاف من الأرواح .

ان الامن الدولي سوف يظل هشاً طالما انه ظل مرتكزاً على توازن الرعب وتصادم سباق  
التسلح . وقد ورد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح ما يلي :

” ان الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة . . .

” وجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ولا سيما تلك التي تملك اهم ترسانات

نووية ، تتحمل مسؤولية خاصة في صدد مهمة تحقيق اهداف نزع السلاح النووي ” . (قرار

الجمعية العامة 8-10/2, Para.47 and 48 )

اننا نرحب باتفاق سولت ٢ الذي يعد جهداً رئيسياً من اجل الحد من الاسلحة النووية

الاستراتيجية والرقابة عليها رغم ان هذا الاتفاق لم يحقق تخفيض الترسانات النووية للولايات المتحدة  
والاتحاد السوفياتي . واننا نعتز بأهمية هذا الاتفاق من حيث انه يعتبر من التدابير التي تساعد

على تحقيق تخفيض نوعي للأسلحة الاستراتيجية في اطار اتفاق سولت ٣ . وسوف يشعر العالم بخيبة

امل شديدة لو ان المفاوضات المتعلقة باتفاق سولت ٣ لم تبدأ فوراً . اننا نعتقد ان هناك اتفاقيات

اخرى لها الاولوية ايضاً من اجل وقف سباق التسلح النووي . ان هذه الاتفاقيات ينبغي التوصل اليها

في نفس الوقت الذي تجرى فيه مفاوضات سولت ٤ وننتظر للتوصل الى صفقة شاملة بشأن اتفاق

سولت ٣ .

انه لمن الامور التي تدعو للقلق ، ان العام المنصرم قد شهد ما يزيد على ٢٥ تجربة

نووية ، وقد اجريت جميعها بمعرفة الدولتين النوويتين العظميين اللتين ليس لديهما ما يبرر قيامهما

بتطوير اسلحتهم النووية . ان معاهدة حظر شامل للتجارب بين الدول النووية الثلاث الاطراف

في المفاوضات الجارية لم يتم تحقيقها تماما . ومن المؤسف ان لجنة نزع السلاح لم تحرز اي تقدم

بشأن هذا الموضوع الحيوي . وبالإضافة الى ذلك ، فان هذا الموضوع الخاص بالحد من انتاج

المواد القابلة للانشطار لاغراض التسلح من قبل الدولتين العظميين من اجل وقف نمو ترسانات

الاسلحة النووية . ينبغي ان يحظى بأولوية كبرى في مفاوضات نزع السلاح اذا كان يراد لالتزامتهما

في معاهدة حظر الانتشار ان تحقق وقف سباق التسلح ولو بصورة جزئية .

وحتى يتم القضاء على الاسلحة النووية ، فان الدول النووية الكبرى ملتزمة بان توفر الامن للدول غير النووية في مواجهة استخدام او التهديد باستخدام الاسلحة النووية . وفي هذا الصدد ، فان باكستان قد قدمت مشروع اتفاقية دولية الى لجنة نزع السلاح ، وليس هناك اعتراض من حيث المبدأ في اللجنة على اعتماد مثل هذه الاتفاقية . ان مؤتمر هافانا قد دعا الى ابرام هذه الاتفاقية خلال العام القادم . ان وفد باكستان يحدوه الامل في ان الجمعية العامة سوف تؤيد هذا النداء ، وسوف تحث الدول النووية الكبرى على ان تقدم في ظل اتفاقية دولية ضمانات غير مشروطة في مواجهة استخدام او التهديد باستخدام الاسلحة النووية ضد الدول غير النووية التي ليست اطرافا في الترتيبات التي تتخذها بعض الدول النووية .

ان اجراءات عاجلة ينبغي ان تتخذ لازالة خطر نشوب حرب نووية . والى حين التوصل الى الحظر الدائم لاستخدام او التهديد باستخدام الاسلحة النووية ، فان اتفاقية بشأن عدم الاستخدام لأول مرة لاسلحة الابادة الجماعية هذه ، ينبغي ان تكون موضع بحث عاجل من جانب الدول النووية . ان اتفقا مبكرا في مباحثات فيينا بشأن توازن مقبول للقوات والاسلحة التقليدية في وسط اوروسيا ، ينبغي ان يمهد الطريق لحظر استخدام الاسلحة النووية لأول مرة .

ودون المساس بمباحثات فيينا ، فان عقد مؤتمر اوروبي لنزع السلاح من شأنه ان يسهم ، في تقديرنا ، في تحقيق السلام والامن في المنطقة الاوروبية .

وفي مجالات اخرى ، فان معالجة اقليمية لنزع السلاح يمكن ان تكون اكثر فعالية في ضمان سلام دول المنطقة ، دون ان يحرم اى منها من مستوى معين من القوة يعد اساسيا لسلامتها . ان باكستان من جانبها على استعداد لان تقوم بدراسة امكانية الخوض المتبادل للقوات في النطاق الاقليمي .

ان الأمن الاقليمي ضد التهديد النووي يمكن ضمانه من خلال انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية . ان مفهوم مثل هذه المناطق قد حقق بنجاح في امريكا اللاتينية . واننا نطمح يقين من ان هذا يمكن تحقيقه في أقاليم أخرى من العالم وبصفة خاصة في افريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا . وقد اعتمدت الجمعية العامة مقترحات محددة في هذا الصدد . ان الجهود الرامية الى نزع الصبغة النووية في هذه المناطق الثلاث ترتبط ارتباطا وثيقا بالمبادرة الواسعة الرامية الى جعل منطقة المحيط الهندي منطقة سلام . ان هذه المنطقة الاستراتيجية قد غدت مجالاً للتنافس بين الدولتين الأعظم . ان مباحثاتهما حول المحيط الهندي محدودة في نطاقها وقد أخفقت أكثر من مرة .

ان باكستان تشعر بالقلق نظرا الى تصاعد التوتر والنزاعات بين الدول في منطقة المحيط الهندي . وفي هذا الصدد فاننا نرحب باتفاقات اللقاء الاخير بين دول الشاطئ والدول الداخلية في منطقة المحيط الهندي . وتدعو هذه الاتفاقات الى القضاء الكامل لوجود منافسة الدول العظمى ، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان شروط السلم والأمن في هذه المنطقة ونزع السلاح النووي في منطقة المحيط الهندي ودول الشاطئ .

ان الحاجة المتزايدة للطاقة في كافة البلدان هي من الأمور المسلم بها وكذلك زيادة الاسعار وعدم ضمان الحصول على الوقود . وفي المستقبل القريب ستشكل الطاقة النووية خيارا لانا ص منه لسد الشفرة في مجال الطاقة بين الكثير من البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد قامت بدراسة في عام ١٩٧٢ لتقرير حاجات الطاقة لباكستان ولمعرفة افضل الوسائل لتوفير هذه الحاجات وخلصت هذه الدراسة الى الاستنتاج ان باكستان في حاجة الى ٢٧ ٠٠٠ ميجاوات حتى عام ٢٠٠٠ من أجل بلوغ الهدف المتواضع الذي يقدر ب ٧٠٠٠ كيلووات في الساعة بالنسبة لاستهلاك كل فرد للطاقة حتى ذلك الحين . وفي الوقت الحاضر ان الاستهلاك للفرد كان بمعدل ١٦ كيلووات في الساعة . وبالنسبة للدول الفقيرة في آسيا فان هذا المعدل يصل الى ٣٠٠ كيلووات في الساعة ، والمتوسط العالمي يقدر ب ١٥٠٠ كيلوات في الساعة . وبالنسبة لغرب اوروبا والولايات المتحدة فان هذا الرقم يتراوح بين ٦ آلاف و ٩ آلاف . ان الدراسة التي قامت بها الوكالة تقدر انه من بين ال ٢٧ ٠٠٠ ميجاوات المطلوبة

حوالي عام ٢٠٠٠ فانه لا يزيد عن ١١٠٠٠ ميجاوات يمكن التوصل اليها من موارد المياه والفحم والغاز في الباكستان و ١٦٠٠٠ ميجاوات ينبغي أن ترد من الطاقة النووية .  
ان نفقات باكستان على استيراد البترول قد زادت من ٦٠ مليوناً في ١٩٧٣ الى ٩٣٥ مليون هذا العام وهذا يشكل ٤٣ في المائة من إيراداتنا من العملات الصعبة . ان الدول الصناعية لا تنفق اكثر من ١٠ في المائة من ميزان تجارتها على استيراد البترول . ان الطاقة النووية لذلك تقدم الرد الاقتصادي والعملية الوحيد لمطالبات باكستان في مجال الطاقة .  
لا هذا الاعتبار ولا تأكيدنا على ان برنامجنا النووي مكرس تماما لاغراض سلمية هما عاملان جديدان . لقد تمسكنا بهذا الموقف من بداية سعينا الطويل للحصول على التكنولوجيا النووية . وأغتنم هذه الفرصة كي اؤكد من على هذا المنبر ان البرنامج النووي لباكستان يستهدف فقط تحقيق اغراض سلمية .

ان سجل باكستان في السعي الى نزع السلاح وعدم الانتشار النووي لا تشوبه شائبة . ان باكستان في عام ١٩٦٨ قد لعبت دورا أساسيا في الدعوة الى انعقاد مؤتمر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في جنيف لاستكمال معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية من خلال تدابير تستهدف تعزيز أمن هذه الدول في حالة تعرضها لتهديد او ابتزاز نووي .  
ومنذ ما يزيد على عقد مضى فان باكستان قد ايدت مقترحات في هذا الشأن . وكما ذكرت من قبل فان باكستان قد عرضت اتفاقية دولية حول ضمانات الأمن السلبية للدول غير النووية في اطار لجنة نزع السلاح . واننا قد ايدنا دائما ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتطبيقها على التسهيلات النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية دون تمييز . ولقد بذلنا جهودا من اجل اقامة منطقة خالية من السلاح النووي في جنوب آسيا . وقد ايدنا التفقد المشترك لمنشآتنا النووية . واننا على استعداد لان نتدارس مع الهند طرقا اخرى لضمان عدم الانتشار في منطقتنا .  
وبالرغم من كافة هذه الخطوات الايجابية والهادفة التي قامت باكستان باتخاذها أو المبادرة اليها فاننا مازلنا نواجه حملة تشهير من قبل بعض وسائل الاعلام الدولية ، وهي حملة ان تحدث بصورة ملتزمة عن قبلة اسلامية والاستعدادات لضربات وقائية ضد منشآت البحوث والتطوير النووية لباكستان ، فانها تعطي لوسائل الاعلام في القرن العشرين اللاعقلانية الخطيرة والعاطفية للمعصور

الوسطى . ومن المؤسف له ان باكستان تتناول أمورا أكثر خطرا وجوهرية من تلك الحملة الصحفية الدولية . ان هذه هي الضغوط المفروضة علينا لفرض على برنامجنا النووي والسلمي المستقل قيودا تمييزية بحيث تحد من سيادتنا . وفي هذا الصدد اود أن أذكر بما قاله الرئيس نيا الحق في هافانا :

” ان باكستان لن ترضخ لمثل هذه الضغوط والدعاية . ان برنامجنا النووي سلمي . ان باكستان تعتمد بصورة حتمية على الطاقة النووية لانها تفتقر الى الوقود اللازم . ان بلدا ناميا لا ينبغي ان يدفع الى الاحجام عن تحقيق الاكتفاء في هذا المجال الحيوى ” .

ان العقود الثلاثة الاخيرة قد شهدت ثورة لمشاعر الاستقلال السياسي والتحرر الوطني بين شعوب العالم الثالث بيد أن اغلال التبعية الاقتصادية والاستغلال التي بنيت عبر قرون من الاستعمار لم تكسر بعد ولم تحل محلها علاقات عادلة بين البلدان المتقدمة وبين البلدان النامية . ان التناقضات بين الفقر وبين الفنى ، وبين متطلبات التكافل وواقع التبعية قد خلقت سلسلة من الازمات الاقتصادية تهدد الاقتصاد العالمي بالفوضى والتصدع . وبالرغم من الاتفاق العام في اطار الأمم المتحدة حول اقامة نظام اقتصادى دولي جديد فان معظم الدول المتقدمة لم تقبل الآثار العميقة للمساواة في العلاقات الاقتصادية الدولية . ان سياسات هذه الدول المتقدمة تجاه العالم الثالث قد تميزت باتباع السياسات الحمائية والاحجام عن تقديم المساعدة المالية والتردد في حل مشاكل الدين الخارجي وعدم الرغبة في اعادة انتشار الهياكل الصناعية وفرض القيود على انتقال التكنولوجيا . وفي اغلب المحافل الدولية يواجه حوار الشمال - الجنوب طريقا مسدودا .

ان الاقتراح الذى تقدمت به بلدان عدم الانحياز في مؤتمر قمة هافانا من اجل مواصلة المفاوضات الشاملة في اطار الأمم المتحدة حول المسائل الاساسية للمواد الاولية والتنمية والتمويل والطاقة انما تعد من المبادرات الموفقة لاهراز تقدم حقيقي صوب نظام اقتصادى دولي جديد عادل . ويحدونا الأمل في ان الدول النامية سوف ترد بصورة ايجابية على هذا الاقتراح .

ونحن نتوقع أن تتم مواصلة هذه المفاوضات في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في العام القادم وأن تؤدي إلى تقدم كبير يتضمن اتفاقات من أجل تدفق متزايد بصورة آلية للموارد على البلدان النامية ، وفتح الأسواق بشكل تدريجي أمام صادرات البلدان النامية ، واعتماد سياسات شاملة بواسطة البلدان الصناعية لازالة الدعم لصناعاتها غير التنافسية والاصلاح النقدي لضمان الرقابة الدولية على السيولة العالمية وانشاء رابطة بين خلق حقوق السحب الخاصة وبين المعونة الانمائية وازفاء الصبغة الديمقراطية على عملية صنع القرار في مجال الاقتصاد الدولي .



ان باكستان ليحدوها الأمل في أن استراتيجية التنمية خلال العقد القادم سوف تحقق أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ان مثل هذه المفاهيم " كاستراتيجية للاحتياجات الأساسية " والتميز والتدرج ، والتجارة المنظمة لا ينبغي أن تصرف المجتمع الدولي عن هدفه الرئيسي . ان البلدان النامية تسلم بالحاجة الى نمط للتنمية يقوم على مزيد من الاعتماد على الذات ، ويستهدف توسيع الأسواق المحلية من خلال تحسين التوزيع بغية القضاء على الفقر الجماعي ، وتوفير الاحتياجات الأساسية لهذه الشعوب . بيد أن هذا لا ينبغي أن يصرف البلدان المتقدمة عن الاضطلاع بمسؤولياتها للاسهام بصورة كاملة في التعاون الدولي من أجل التنمية . كما لا ينبغي أن يجعل الحاجة الى تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية أقل الحاحا وحيوية .

حتى ونحن نناقش مشكلة الفقر ، فان عددا كبيرا من البلدان النامية تواجه موقفا اقتصاديا عصيبا ، ليس أقل من أن يوصف بأنه موقف اليأس . ان اقتصادياتها في ركود ، وعجزها التجاري بنفس ضخامة حصيلة صادراتها بأكملها . وينوء كاهلها بديون خارجية مكثفة ومتعاظمة . ان برامجها الانمائية في حالة من التخبط ، وهي تواجه مشكلة ملحة ، حتى في توفير الحاجات الأساسية لشعبها . ان هذا الموقف جاء نتيجة للتردى المستمر في نسب معدلات تبادلها التجارية الذي زاد من تفاقمه قلة تقديم المعونة المالية ، والتوزيع غير المتكافئ للسيولة الدولية ، وتصدير مشكلة التضخم اليها ، وارتفاع سعر الطاقة . حقا ان هذه الدول هي الضحية الأولى للأزمة الاقتصادية الراهنة .

ان محنة تلك الدول لا يمكن التغلب عليها من خلال تدابير منفصلة ، ولا يمكن أن تنتظر اتفاقا حول استراتيجية دولية للتنمية أو تحقيق طفرة في المفاوضات الشاملة . ان وضعها يتطلب عملا فوريا عاجلا تقوم به على حد سواء البلدان المتقدمة والنامية القادرة على تقديم المساعدة بروح من التضامن . ان أي اجراء دولي ينبغي أن يكون على مستوى ضخامة وخطورة هذه المشكلات الملحة .

ان باكستان لتقترح على هذه الجمعية أن تتوصل الى اتفاق حول خطة عمل فورية تستهدف تقويم الوضع الاقتصادي للبلدان النامية الأكثر تضررا من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية . ولذا

ينبغي أن ندعو البلدان المتقدمة الى مضاعفة مستويات معوناتهما الرسمية للتنمية للبلدان الأكثر فقرا خلال العامين القادمين ، وأن تخفف من عبء ديونها بصورة شاملة ، وأن نطالب البلدان الصناعية بأن تزيل فورا الحواجز التمييزية ضد صادرات هذه البلدان النامية التي تواجه عجزا تجاريا ضخما ، وأن ندعو صندوق النقد الدولي الى الموافقة على تقديم مزيد من حقوق السحب الخاصة لتمكين البلدان الأكثر فقرا من مواجهة جزء من مدفوعاتها ، وأن نطلب من المؤسسات المتعددة الأطراف أن تقدم موارد كافية بشروط مواتية لتمكين هذه البلدان من شراء السلع الرأسمالية ، وانجاز مشروعاتها الانمائية الجارية . وان نناشد كافة البلدان القادرة على ذلك أن تكون أكثر تلبية في مساعدتها لهذه البلدان النامية .

ان اجراءات تعاونية لتخفيف حدة المشكلات الاقتصادية في البلدان النامية الأكثر فقرا ، وانعاش النشاط الاقتصادي في العالم الثالث ، وتحقيق الانصاف في العلاقات الاقتصادية الدولية ليس من الأمور المنشودة فحسب ، بل انه أمر حيوي من أجل ازدياد رفاهية كافة الدول . ان هذه الحقيقة البديهية بكل مدلولها سوف تسلم بها البلدان المتقدمة ، وسوف تقدم قوة دفع جديدة للحوار بين الشمال والجنوب .

ان جهودنا في الأمم المتحدة من أجل اقامة نظام عالمي قائم على السلام والعدل والتقدم ، ينبغي أن تزداد قوة ، وأن تتسم بمزيد من السرعة . ان الوضع العالمي الراهن ، حيث يتعرض أمن الدول لتهديد مستمر وحيث تعاني غالبية الانسانية من الفقر والحرمان ، يتناقض مع ما تتمتع به الأقلية من ثراء حيث أحرزت التكنولوجيا تقدما في قاع البحار وفي الفضاء الرحب ، لكنها فشلت في استئصال الجوع والمرض ، وحيث ينفق مليار من الدولارات يوميا على انتاج أجهزة الدمار بينما جزء طفيف من هذه الأموال لا يمكن أن يخصص لرفاهية البشرية . ان مثل هذا الموقف لا يمكن أن نقبل استمراره . ينبغي أن نسد الثغرة بين مبادئ العدالة والمساواة وبين مواصلة تحقيق القوة والجشع . ينبغي أن نترجم التزامنا باقامة هيكل جديد وعادل للعلاقات الدولية الى الواقع الحي من خلال التضامن ودعم تلك الشعوب التي تناضل من أجل حياة تحترم فيها الكرامة الانسانية .

ان شعب جمهورية باكستان الاسلامية ، ان يسترشد بتعاليم وروح الاسلام ، التي تقول ان الانسانية كلها واحدة ، يلتزم التزاما عميقا بتحقيق التضامن الانساني الذي يتجاوز الفروق

بسبب الجنس أو اللون أو الآراء السياسية . ان تضامننا وتعاوننا يقوم على أساس عالمي وهو شرط لا مناص منه من أجل تحقيق سلام عالمي قائم على السلام والعدل والتقدم لكل الدول والبلدان .

السيد بطرس غالي ( مصر ) : السيد الرئيس ، يسعدني في مستهل حديثي أن أوجه اليكم باسم مصر التهنئة الحارة لانتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، فانتم باسم افريقيا خير من يمثل نضال العالم الثالث من أجل الحرية والعدالة والمستقبل الأفضل ، وقد قمتم خلال السنين الماضية بدور فعال في النضال الافريقي من خلال الأمم المتحدة من أجل نصرة قضاياها ، كما كان لكم ولا يزال مواقف كريمة باسم بلدكم العظيم الصديق تنزانيا لمساندة الحق أينما كان وللنضال في سبيله في كل ميدان تحت قيادة ابن افريقيا البار الرئيس جوليوس نيريري .

كما يسرني ان اقدم من خالكم للرئيس السابق للجمعية العامة آند اليسيو ليمفانو خالص التهاني على ما قام به من دور متميز في رئاسة الجمعية العامة فكان خير ممثل لبلده الصديق كولومبيا ولأمريكا اللاتينية وتقاليدها العريقة . كما يسعدني ان انتهز هذه المناسبة لاقدم تهاني الشعب المصري لشعب سانت لوسيا على استقلاله وانضمامه الى الاسرة الدولية في الأمم المتحدة . كما اقدم تهاني الشعب المصري الى شعب بنما لاسترداد سيادته على القناة .

السيد الرئيس ، تنعقد الدورة الحالية للجمعية العامة في مطلع الثمانينات في ضوء ظروف دولية تشير الى رياح تغيير بدأت تهب على العالم كله ، وان لم تستكمل قواها بعد ، كما تشير الى ان المجتمع الدولي مقدم على مرحلة جديدة من مراحل تطوره تقوم على الاسس الأربعة التالية :

أولاً : العمل الجدى المستمر والمتصاعد للقضاء على مشاكل العنصرية وحكم الاقليّة وتصفية جيوب الاستعمار المتبقية ، ومواجهة العدوان على سيادة وسلامة اراضي الدول وتكريس مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي عن طريق الحرب ، وحق تقرير المصير .

ثانياً : التحرك نحو تحقيق تسويات سلمية عادلة وشاملة في مناطق التوتر حتى تتوافر الظروف الملائمة لمعالجة المشاكل الحقيقية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية .

ثالثاً : تحديد المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول النامية من ناحية ، والدول المتقدمة من ناحية اخرى ، ومحاولة التوصل الى نظام اقتصادى دولي جدي يعالج وجوه النقص الخطيرة الموجودة في النظام الحالي والتي تسببت في الوضع الاقتصادي العالمي المهتز الذي نواجهه جميعا ونعاني منه جميعا .

رابعاً : محاولة تكثيف وتدعيم الوفاق الدولي بكل ما يعنيه ذلك من تخفيض التسليح النووى والتحرك نحو نزع السلاح الشامل ، وتأكيد اهمية التعاون الدولي في مختلف المجالات ؛ سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية ، وفي الارض وفي اعماق البحار ، على كوكبنا او في القمر وباقي الاجرام السماوية ، ومن منطلق الميراث المشترك ، والعمل المشترك ، والعاقد المشترك .

ربما كانت هذه العناصر الرئيسية ، وغيرها اذا اردنا التفصيل ، ترسم صورة قد تبدو زاهية ولو لبعض الشيء ، الا انني قصدت بهذا وضع اطار للصورة كما اراها او كما اتمناها ، حيث انه بتحديد المشاكل تحديدا دقيقا ، ثم بالتخطيط لحلها حلا سليما ، ثم بالأمل المستمر والعقيدة الراسخة في قدرتنا على مواجهتها المواجهة الصحيحة والفعالة نكون على بداية الطريق الصحيح الذي طالما امل فيه المفكرون وتطلع اليه العالمون .

ولكنني ابادر فأقول انه اذا كان هذا الاطار صحيحا ، فالصحيح ايضا هو ان عقبات كبيرة ما زالت تعوق الطريق وتمنع الوصول الى الهدف ، والعالم كله يشهد هذا سواء في الجنوب الاقريقي او في الشرق الأوسط ، او في جنوب شرقي آسيا ، يشهده في المجال السياسي كما يعيشه في المجال الاقتصادي ، بالاضافة الى المشاكل الاجتماعية في كثير من بلدان العالم ، الأمر الذي يضع على عاتقنا مسؤولية كبرى امام انفسنا وأمام الأجيال القادمة ان لم نستطع بمبادرة وجراءة وبعد نظران نهدم الحواجز ونهدم تماثيل اليأس ونفك إيسار الفكر ، لنفتح آفاقا جديدة لأنفسنا ننفذ منها الى رحاب المستقبل الأفضل .

ان لمصر - التي افخر ان اتحدث باسمها اليوم - تاريخا عميق الجذور ضاربا في اعماق التطور الانساني ، ترك بصماته الواضحة على كل فرع من فروع هذا التطور والتقدم ، فكان اسهامها في الحضارة اسهاما قل نظيره في الدين . . في العلم . . في الفن . . في الفكر . . في الحياة . . في الحرب . . وفي السلام .

ومن هذا المنطلق ، وعلى هذا الاساس ، تقوم السياسة المصرية على دعائم ثابتة ومبادئ راسخة جماعها ان البشرية لم تخلق ليستغل بعضها بعضا ، وانما لتتعاون جميعا نحو هدف سام هو تحقيق المستقبل الأفضل للجميع . ومن هنا فان وقوف مصر في وجه الاستغلال والاستعمار القديم والاستعمار الجديد بكل انواعه ، امر مقرر وثابت لا رجعة فيه . كما ان وقوف مصر في وجه العنصرية والتفرقة ، في وجه الاحتلال الاجنبي والاستعمار الاستيطاني ، هو مسألة مبدأ . ونضالها لانهاء هذه الأوضاع الظالمة هو نضال لا هوادة فيه ، فمصر جزء من العالم الثالث وركن من اركانه عانت من الظلم ما عانى منه الجميع ومن هجمات التسلط والاستعمار ما ناضلت في وجهه عشرات السنين حتى

كانت حرب عام ١٩٦٧ والتي مثلت قمة الهجوم الاستعماري على قلعة النضال المصري في سبيل المستقبل الأفضل لامتها العربية وقارتها الافريقية وللعالم الثالث كله .

اثنا عشر عاما مضت على هذا التاريخ ، امضتها مصر في نضال متصل في سبيل حل عادل للمشكلة القائمة في الشرق الاوسط والتي تكبدت في سبيلها عشرات الالوف من الشهداء وعشرات اليايين من الدولارات على حساب تقدمها ورفاهية شعبها ، بل على حساب قوت ابنائها وحقوقهم في التعليم الجيد ، والرعاية الصحية المتقدمة وسجلات العمل المفتوحة ، فما من شعب في الشرق الاوسط تحمل بما تحمل به شعب مصر وشعب فلسطين ، او عانى ما عانى منه شعب مصر وشعب فلسطين .

واستمرت مصر في نضالها حربا وسلما ، فكما قبلت القرار ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) وتعاونت مع السفير يارنج لتطبيقه استخدمت حقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها ، فقامت بحرب الاستنزاف عامي ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، وكما رحبت بكافة المبادرات السلمية التي أخذت طريقها في السنوات الست الأولى من الاحتلال ، وعلى رأسها لجنة الحكماء الافارقة ، قامت بحرب تشرين الأول / أكتوبر ، بحرب رمضان المجيدة ، في مواجهة مؤامرة فرض الامر الواقع ومؤامرة حالة اللاسلم واللاحرب .

وكانت مصر مخلصه للسلام في الحاليتين ، فهي لم تتعاون مع المبادرات السلمية لأغراض تكتيكية أو للحصول على مكاسب دعائية أو وقتية ، وانما عن قناعة بما نادى به ميثاق الأمم المتحدة من انقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحروب التي جلبت على منطقتنا أحزانا يعجز الوصف عنها ، وبما نص عليه من فض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، وفي الوقت نفسه فلم تقم بالحرب رغبة فيها أو استهدافا لها في ذاتها ، وانما كوسيلة لمواجهة الجمود الذي حاولوا فرضه ومحاولات تكريس الأمر الواقع ، وتثبيت الاحتلال ، ومقاومة ما نودي به وقتها من الاسترخاء العسكري ، ولتحريك الأمور نحو التسوية السلمية العادلة الشاملة ، وتذكرون ولا شك أن الرئيس السادات ، والقوات المصرية تدمر خط بارليف وتمبر قنال السويس وتطهر ما حولها من أدران الاحتلال ، ان الرئيس السادات نادى بعقد مؤتمر دولي للسلام يشترك فيه كافة الاطراف المعنية بما فيها ممثلو الشعب الفلسطيني ليشارك الجميع في اقامة السلام العادل الدائم .

كما كانت - حرب تشرين الأول / أكتوبر حرب رمضان - هي التي أتاحت للقضية الفلسطينية أن تحتل بالفعل ما هو حقها فتوضع في المكان اللائق بها والصحيح لها أي في قلب النزاع وبؤرة الصراع.

وكما كانت مصر مخلصه للسلام ، في مساعيها السلمية ، وفي معاركها العسكرية ، فقد انطلقت في علاجها لمشكلة الشرق الاوسط من سياسة واحدة ثابتة مدروسة مرسومة فلم تنهج أبدا سياسة ذات وجهين ، ولم تقل يوما في العلن ما أنكرته أو ناقضته في الغرف المغلقة ، وهي سياسة تجدون جذورها واضحة جلية في رد مصر على السفير يارنج المؤرخ ١٥ شباط / فبراير ١٩٧١ ، حين قلنا ان مصر على استعداد للدخول في اتفاقية سلام مع اسرائيل اذا تحملت بكافة التزاماتها طبقا للقرار ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) ، وهو بالضبط ما فعلناه حين وقعنا مع اسرائيل اطار كامب دافيد فسي ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ ومعاهدة السلام في آذار / مارس ١٩٧٩ .

ففي إطار كامب دافيد كان الالتزام هو أن الأساس المتفق عليه للتسوية السلمية للنزاع فني الشرق الأوسط هو القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) في كافة أجزائه ، ونصوص ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية وهو ما يفتح الباب للتفاوض حول تسوية شاملة يستعيد بها كل طرف حقوقه ، فتستعيد مصر أراضيها وتستعيد سوريا أراضيها ، وتستعيد لبنان وحدتها الإقليمية ، ويستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه في أرضه وتقرير مصيره ، وتحصل إسرائيل على أمنها في نطاق نظام أمن متبادل .

وفي هذا الإطار فان المعاهدة المصرية الاسرائيلية هي مجرد خطوة أولى هامة على طريق السلام الشامل في المنطقة ونحو التوصل الى تسوية للنزاع العربي الاسرائيلي بكافة نواحيه وفقاً لقرارى مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) .

لقد لقي اطار كامب دافيد تهجماً ونقداً من بعض الدوائر ، ومن ثم فان من حق التاريخ علينا أن نضعه في موضعه الصحيح .

فاطار كامب دافيد هو أول وثيقة توقعها اسرائيل وتتعهد فيها :

- بالتفاوض مع ممثلي الشعب الفلسطيني حول حل القضية الفلسطينية في كافة جوانبها .
- اطار كامب دافيد هو أول وثيقة تتعهد فيها باحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة .
- تتعهد فيها اسرائيل بسحب قواتها من الضفة وغزة .
- تتعهد فيها اسرائيل بسحب الحكومة العسكرية والادارة المدنية من الاراضي الفلسطينية المحتلة .

وبالاضافة الى ذلك فان هذه الاتفاقيات تنص على اقامة سلطة فلسطينية تتولى الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وذلك ضمن اجراءات انتقالية مؤقتة محددة .

ان اطار كامب دافيد الخاص بالضفة وغزة انما يكرس التزام اسرائيل بحل المشكلة الفلسطينية بالتفاوض مع ممثلي الشعب الفلسطيني ، والعمل على اقامة ترتيبات انتقالية ، هي بطبيعتها القناة التي تفصل - أو تصل - بين الوضع الحالي ، أى وضع الاحتلال ، وبين الوضع النهائي الذى يجب أن تتحقق فيه الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .



ولم تكن مصر لتدخل في هذا العمل الشاق كله لولا أنها أخذت في الحسبان العوامل الهامة الآتية :

أولا : أن القضية الفلسطينية هي لب الصراع وجوهر النزاع ومن ثم فلا بد من حلها اذا أردنا حقا أن نصل الى حل عادل ودائم .

ثانيا : أن القضية الفلسطينية قضية معقدة الجوانب متعددة الزوايا ، الأمر الذي يتطلب ألا نترك فرصة الا انتهزناها حتى لانسهم مرة أخرى في سياسة الفرص الضائعة .

ثالثا : ما يتفق عليه انما يتعلق باقامة اجراءات انتقالية تمهد للحل وترفع بعض المعاناة عن اخوتنا في الأرض المحتلة وتعطي فرصة الاعتراف المتبادل وتفتح الباب لمفاوضات بين الاطراف المعنية .

رابعا : ان مصر في كل ذلك لا تتحدث باسم الشعب الفلسطيني فليس لها أى حق تدعيه للتحدث باسم هذا الشعب الذي له وحده حق التحدث فيما يتعلق بمصيره أو مستقبله أو في اختيار ممثليه .

خامسا : ان للشعب الفلسطيني في كل الاحوال الكلمة النهائية في كل ما يتعلق بقضيته من حيث الشكل أو الموضوع .

ومن هذه المنطلقات جميعا ، يا سيادة الرئيس ، قبلت مصر اطار كامب دافيد بشأن الضفة الغربية وغزة ، ومن أجلها دخلت في مفاوضات حول اقامة الحكومة الفلسطينية الذاتية في الاراضي المحتلة . وليكن معلوما أن هدف مصر على الدوام هو تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه الثابت في تقرير المصير واستعادة حقوقه الوطنية الكاملة ، وأنه حيث تقوم هذه السلطة الفلسطينية فيجب أن تكون سلطة حقيقية لا صورية ، وحكومة تنبثق من الشعب الفلسطيني ، تحكم باسمه وتحافظ على مصالحه ، وليست مجرد صورة أو شكل أو مجلس يختص بفرع من المسائل أو جزئيات الامور ، ومن ثم فقد أصرت مصر على أهمية تحقيق الحرية للفلسطينيين في الضفة والقطاع وعلى تطبيق حقوق النازحين في العودة ودراسة أسلوب حل مشكلة اللاجئين ، كما تصر على ضرورة اجراء الانتخابات في جو من الحرية السياسية وتحت الاشراف الدولي المناسب .

- ان مصر على بينة من أن الاطار الذي تم التوصل اليه في كامب دافيد لا يشكل التسوية النهائية للقضية الفلسطينية ، ولكن الذي لا شك فيه هو أنه :
- قد كسر الجمود الذي أحاط بالقضية الفلسطينية .
  - قد انتزع من اسرائيل التزامات حقيقية لصالح الشعب الفلسطيني .
  - قد وضع أول خطوة بناءة على الطريق الصحيح لحل القضية الفلسطينية .

ان القضية الفلسطينية قضية عزيزة على كل مصري ، وهي لب السياسة المصرية ومنطلقها ، وجوهرها وهدفها ، لن ترضى عن حرق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بيديا ، فما هو حق كل الشعوب ، لا يمكن أن ينكر على شعب فلسطين . فلم هذا الشعب حقه الثابت القاطع في أن يسترد أرضه ، وفي أن تكون له دولته ، وأن يكون له أمنه ، وأن يرتفع علمه . ولا يمكن بعد كل هذه التضحيات التي قدمها الشعب المصري أن يقبل بأى مساس بالحقوق الأصيلة للشعب الفلسطيني . فعند ما انشئت الجامعة العربية عام ١٩٤٥ في القاهرة ، حرصت مصر على أن يتضمن ميثاق الجامعة ملحقا خاصا عن فلسطين يؤكد استقلالها ، وان كانت المظاهر الخارجية لهذا الاستقلال مازالت غير متوافرة .

لقد دخلت مصر حروبا أربعة في سبيل فلسطين ، ولم تتوان عن تقديم العون لشعبها في كافة الميادين ، وفي الوقت نفسه فقد امتنعت مصر عن التدخل في شؤون الفلسطينيين ، فلم تكن لها منظمة تتحدث باسمها أو فئة تحسب عليها ، أو جماعة تمولها ، أو فريق تسلطه على غيره ، أو تيار يخدم المصالح المصرية على حساب المصالح الفلسطينية . وأدانت مصر ما حدث للشعب الفلسطيني من مذابح في هذا البلد العربي أو ذاك . لقد ترفعت مصر عن كل ذلك أملا في الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني ، ولم تساند الحكومة المصرية الا منظمة التحرير الفلسطينية ، حتى اعترفت بها معظم دول العالم مثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني بناء على جهود مصر ، ونادى الرئيس السادات منذ عام ١٩٧٢ باقامة حكومة فلسطين في المنفى . وقد قبلت منظمة التحرير الفلسطينية عضوا كامل العضوية في الجامعة العربية بناء على طلب مصر ، وتقرر أن تدعى للتحدث أمام مجلس الأمن مثل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بناء على اقتراح مصر ، وأن تشارك في كافة المؤتمرات التي تنعقد للتوصل الى السلام العادل في الشرق الأوسط بناء على قرار من الجمعية العامة قدم بمبادرة من مصر ، كما حرصت مصر على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني للاشتراك في مؤتمر القاهرة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ والذي انعقد اثر زيارة الرئيس السادات الى القدس ، حيث رأت الحكومة المصرية ان الوقت قد حان لحوار فلسطيني اسرائيلي يمهّد لمفاوضات حول القضية الفلسطينية . وان مصر لعل على استعداد دائم لدعم منظمة التحرير الفلسطينية والوقوف الى جانبها . لقد حان الوقت للعمل الجدى بعيدا

عن اطار الكلمات الرنانة والعبارات الطنانة ، فلنضم جهودنا ولننتقدم نحو اقامة السلام في الشرق الأوسط على أساس احترام حقوق الدول واحترام حقوق الشعوب ، والاحترام المتبادل ، والاعتراف المتبادل .

وفيما يتعلق بقضية القدس ذات المكانة الخاصة والمقدسة لدى الأديان السماوية الثلاث ، فأريد أن أسجل بكل وضوح موقف مصر ، الذي يتلخص في أن القدس العربية هي جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية ، وان القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية ، وان مصر تطالب بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقدس .

هذا هو موقف مصر في الماضي والحاضر والمستقبل ، ولن يثنيها عنه اهانات توجه اليها من دول الرفض أو غيرها ، كما لن يثنيها عنه تعنت اسرائيل أو تعويقها لمسيرة السلام ، فسوف تمضي مصر في مسيرة السلام طارحة تحدى السلام على الجميع ، رافضين وصامتين ، اسراييليين وعربا ، حيث انه لا يمكن أن تستمر المنطقة فيما جرت عليه الأمور لثلاثين عاما ، لخدمة مصالح قلقة على حساب الكثرة ، فيعاني شعب فلسطين من المزايد به وبمصيره ، ويعاني شعب مصر وشعب لبنان وشعب سوريا من التضحيات . وينطلق الآخرون في مزايدات لا تنتهي ، مستخدمين القضية الفلسطينية مطية ، لقد آن الآوان لحل كافة المشاكل حلا جذريا وشاملا ، أو أن يتحمل بها من له مصلحة ذاتية في استمرارها . ولقد قلنا للرافضين من أشقائنا العرب ومن غير العرب اننا على استعداد للسير معهم ، اذا كان لديهم بديل ، أو كان لديهم مجرد اقتراح أو تفكير محدد عن كيفية التوصل الى سلام شامل ، فلم نجد منهم الا صوتا عاليا ، واهانات لا تنتهي ، وشتائم لا تنتهي ، وبيداعات لا تنتهي . وأحب أن أنتهز هذه الفرصة لأوجه اليهم نصيحة فأقول ان مصر تحملت منهم الكثير ، فلم تكن هذه أول مرة نتعرض فيها لاهاناتهم ، فليس مؤتمر شتورة بعد انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٦١ بعيد ، لقد استمعنا فيه الى اهانات وشتائم وبيداعات ، لم يصلوا هذه المرة بعد الى مستواها ، ولم يكن هناك كامب دافيد ، ولا كان هناك اتفاق مع اسرائيل . لهذا فاني أقول بصراحة ان الأمر ليس أمر كامب دافيد ، ولا هو أمر المشكلة الفلسطينية ، ولكن ببساطة فان بعض الدول في المنطقة العربية تظن أن الفرصة سانحة لمحاولة شغل مكان مصر التاريخي والطبيعي في العالم العربي ، ونسوا أن مثل هذا الدور لم يكن وليد

مؤامرات ، ولا هو وليد الصدف ونتاج المهاترات والمناورات ، وانما هو نتاج طبيعي لاسهام فكرى وحضارى على مر القرون ، كما انه وليد تضحيات أجيال وأجيال من أبناء مصر في سبيل الأمة العربية ، ورفعة شأنها وتدعيم وحدتها والدفاع عن كرامتها وحمايتها .

وأما عن اسرائيل ، فالحديث يطول . لقد مددنا اليها يد السلام ، وقلنا ان السلام لكى يكون عادلا ودائما وشاملا ، فلا بد من حل القضية الفلسطينية في كل جوانبها . وبالرغم من توقيعها على وثيقة تؤكد ذلك ، كما سبق البيان ، اذا بها تعود مرة أخرى الى ممارسة بنساء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، كما تقرر السماح لمواطنيها بشراء أراض في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، مما يكشف عن نوايا لا يمكن ولا يصح السكوت عليها ، فهي تطبيق لسياسة الاستعمار الاستيطاني غير المشروع ، كما أنها تستهدف تغيير الطابع العربي لهذه الأراضي الفلسطينية ، وتخلق ظروفًا اصطناعية يراد بها تعويق حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه في أرضه واستعادته الكاملة لها .

وكما ذكر رئيس وزراء مصر ، فان الحكومة المصرية تعلن بكل قوة ، ادانتها البالغة لهذه السياسة الخرقاء ، التي تشكل خرقا خطيرا للقانون الدولي ، ومخالفة صريحة لقرارات الأمم المتحدة وتعويقا واضحا لمسيرة السلام ، التي تستلزم احترام حقوق الأطراف كافة ، وبصفة خاصة ، حقوق الشعب الفلسطيني .

اننا لا ، ولن نقبل سياسة اسرائيل في بناء المستوطنات .

ولا ، ولن نقبل سياسة اسرائيل فيما يتعلق بالقدس العربية .

ولا ، ولن نقبل سياسة اسرائيل في تغيير المعالم الجغرافية والتشكيل السكاني للأراضي

المحتلة .

ولا ، ولن نقبل أى تراجع من اسرائيل عما وقعت عليه في كامب دافيد ، بشأن الحقوق

المشروعة للشعب الفلسطيني .

ولا ، ولن نقبل أى ادعاء يمس بحق الشعب الفلسطيني في أرضه في الضفة الغربية وغزة .

ولا ، ولن نقبل سياسة العدوان الاسرائيلي على سيادة لبنان وعلى أبناء الشعب الفلسطيني

الذين يعيشون في لبنان . ان دعاوى حماية أمن اسرائيل لا يمكن أن تصل الى خرق سيادة الدول

وضرب الشعب الفلسطيني .

ان على اسرائيل أن تعدل عن هذه السياسات والممارسات ، اذا أرادت لمسيرة السلام

أن تستمر وتتقدم ، كما أن على الفلسطينيين أن يعيدوا النظر في رفضهم الانضمام الى هذه المسيرة .

اننا ندعو كلا من منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل الى الاعتراف المتبادل ببعضهما ، كما

نطالب اسرائيل بوقف سياسة بناء المستوطنات وكل ما يرتبط بها من اجراءات ، وبوقف كافة اجراءاتها

ضد لبنان وسيادته وسلامه اراضيه . وندعو حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الى بدء حوار

السلام . ومصر على استعداد تام لبذل كافة جهودها وتقدير العون في هذا المجال . كما ان

مصر على استعداد للدعوة لعقد مؤتمر دولي موسع تشترك فيه كافة الأطراف المعنية ، حتى يقوم

السلام الكامل في المنطقة .

وفي هذا المجال ، فان مصر يسعد بها أن تشترك في المؤتمر الدولي الذي أشار اليه الأمين

العام ، وتود أن تتقدم بالشكر والثناء للأمين العام على مجهوداته الدائبة في سبيل الاسهام في

تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط .

كما ذكرتم في كلمتكم الافتتاحية ، فان الأمم كافة أبرزت اهتمامها والتزامها باحترام حقوق الانسان ، وهو الالتزام الذي عبوت عنه الأمم المتحدة في اعلاناتها ، وقراراتها واتفاقياتها المتعددة ، ولا شك أن اعلان كلمة حقوق الانسان ، مازالت تتطلب نضالا مستمرا . ان انكار حقوق الانسان هو انكار لأساس السلام ، كما انه تهديد جدي لفرض السلام . ومن هنا ، كان موقفنا في افريقيا : رفض مطلق للعنصرية الاستعمارية المهيمنة في جنوبي افريقيا ، ورفع راية النضال المستمر ضد سياساتها العنصرية ، وعليه ، فان هذا الكفاح يجب أن يستمر ، وسوف يستمر ، حتى نرفع راية المساواة والكرامة والحرية في هذه المنطقة العزيزة على افريقيا .

ان ( الأبارتايد ) في جنوب افريقيا ، والاحتلال الأجنبي في ناميبيا ، ومحاولات التعويق في زمبابوى ، والعدوان المستمر من القوى العنصرية والاستعمارية على زامبيا ، وبوتسوانا ، وموزامبيق وأنغولا ، لا يمكن الا أن يواجهه منا بموقف جماعي حازم ، حتى نضع حدا لهذه الظواهر المؤسفة التي تجمعت في هذه المنطقة من العالم ، تبغى استغلال افريقيا والافريقيين . ونحن الافريقيين الذين أسقطنا الاستعمار ، وحررنا أوطاننا من أدرانته ، لقادرون ، بتصميمنا وتضامننا ، على انهاء هذا الوضع الخطير في جنوب القارة .

كما أن مصر - كجزء من الاجماع الافريقي بشأن زمبابوى - تؤكد ضرورة دعم الجبهة الوطنية ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب زمبابوى ، وعدم الاعتراف بحكومة موزوربوا . وفي هذا الصدد ، فان مصر ترى أهمية تواجد الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في أية ترتيبات تتعلق باقرار السلام في زمبابوى .

وبالمثل ، فاننا نعلن تمسكنا بادانة انتخابات كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، التي جرت في ناميبيا ، لمحاولة فرض حكم عميل ضد ارادة شعبيها المناضل بقيادة سوابو ممثله الحقيقي والوحيد . ان مصر برصيدها الضخم ، على درب النضال من أجل تحرير القارة الافريقية من العنصرية والاستعمار والتسلط ، لتجدد العهد لشعوب الجنوب الافريقي ، بأنها ستظل على الدوام السند الأكيد لكفاحها البطولي ، والنصير المستمر لحركات التحرير الوطنية في ناميبيا ، وزمبابوى وجنوب افريقيا .

وفي الوقت نفسه ، فاننا نشجب أى تواجد أو تدخل أجنبي على أرض افريقيا ، من أى جهة كانت . فافريقيا هي للافريقيين ، وهي ليست حقلا للحرب الباردة ، وللتنافس الدولي والكتل

المتصارعة . وأفريقيا ، يا سيادة الرئيس ، ليست الفناء الخلفي ، الذى يلقي فيه الوفاق الدولي بفضلاته ورواسبه .

ان افريقيا ، كما تحررت من التسلط والاستعمار القديم ، سوف تتحرر من الاستعمار الجديد بكل أشكاله .

ان مصر ، كما سبق أن ذكرت ، تنتمي الى العالم الثالث ، وهي في هذا مؤمنة الايمان الكامل بمبادئ عدم الانحياز . وقد كانت من أولى الدول التي أنشأت مجموعة الدول غير المنحازة ، وأقامتها حركة تمثل صرحا سياسيا عاليا يحيي استقلال الدول النامية والدول الصغيرة عموما ، من طغيان التكتلات الدولية وأخطار مناطق النفوذ ، وتقف بكل قواها في وجه التسلط والاستعمار ، وكافة محاولات التدخل في الشؤون الداخلية للدول والعدوان على سيادتها .

ومن هذا المنطلق ، تقف مصر ، بكل ثبات ، الى جانب حركات الاستقلال والتحرر الوطني ، والحفاظ على السيادة وسلامة أراضي الدول والحقوق الأصلية والطبيعية للشعوب . كما تقف ضد كافة محاولات التدخل الخارجي واستخدام القوة أو التهديد بها .

ولسوف تعمل مصر على الحفاظ على حركة عدم الانحياز ، في مواجهة كافة محاولات الانحراف بها ، أو إعادة توجيهها ، أو الخروج بها عن مسيرتها ، التي تستهدف مصالح دولها وشعوبها . ان حركة عدم الانحياز حركة فتية بمبادئها وأهدافها ، وبمبادئها لصالح البشرية . وما الدورة الخاصة لنزع السلاح من بعيدة ، فهي التي نادى بها وعملت على انجاحها ، كما أن اسهامها في كافة نواحي النشاط الدولي ، هو أمر مشهود ومسلم به . ولسوف تظل هذه الحركة تلعب دورها الفعال في المجال العالمي ، طالما تمسكت بمبادئها وأهدافها ، التي قامت من أجلها ، وطالما لم تسمح لأى كتلة من الكتل بأن تؤثر في فعاليتها ، وتجربها بعيدا عن المدار الطبيعي لها والمنتظر منها .

وفي ضوء التطورات التي ظهرت مؤخرا في حركة عدم الانحياز ، فان مصر تدعو كافة أعضاء عدم الانحياز الى التنبه الى الخطر المحيط بالحركة ، وضرورة محاربة التيارات الدخيلة عليها ، حتى تستمر الحركة في الحفاظ على مبادئها وأهدافها الأصيلة ، وعلى وحدتها وتضامنها .



وكما قال المعلم جوليوس نيريري ، في خطابه القيم ، في مؤتمر قمة عدم الانحياز الأخير :  
” فان حركة عدم الانحياز لا تشكل كتلة أخرى ، حتى لو أرادت ذلك . فـلـسـو  
حاولت هذه الحركة أن تشكل كتلة ، أو أن تنحاز الى كتلة ، فسوف ينتهي وجودها  
ونفونها ، كحركة تستهدف إقامة السلام العالمي ” .

تمر العلاقات الاقتصادية الدولية في وقتنا الحاضر بمرحلة حرجية ، فالتضخم وتراكم المديونية والعجز في موازين التجارة الخارجية وتباعد سياسة الحماية الجمركية ، تسيطر حالياً على العلاقات الاقتصادية الدولية ، الأمر الذي يشكل ضرراً بالغاً ومباشراً على معدل التنمية في الدول النامية . ولا شك ان فشل الاونكتاد الخامس في التوصل الى حلول للمشاكل الرئيسية التي تواجهها الدول النامية ادى الى شعور بالتشاؤم كما ان النتائج المحدودة التي اسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا للتنمية ، وكذلك اعمال اللجنة الكلية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، جاءت مخيبة لآمال الدول النامية ، ولا تساعد بصورة فعالة في تهيئة مناخ ملائم لاستمرار الحوار وتقديمه في القطاعات الاقتصادية المختلفة .

لقد اوشك العقد الثاني للتنمية على الانتهاء ، ونحن الآن على وشك صياغة لاستراتيجية جديدة للعقد الثالث للتنمية ، وأود بهذه المناسبة ان اؤكد اهمية هذه الاستراتيجية في عملية التنمية في الدول النامية ، ومحاولة سد الفجوة المتزايدة بين الدول المتقدمة والدول النامية، الا ان الامر يتطلب اخلاص النوايا وتغيير المفاهيم الاقتصادية بصورة جذرية ، وتوافر الرغبة السياسية الصادقة من الدول الصناعية لتحقيق هذا الهدف دون الاكتفاء بالتأييد اللفظي لمطالب الدول النامية .

ان التقدم نحو اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يتوقف الى حد كبير على الالتزام السياسي للدول المتقدمة ، مع اقتناعنا بأن الدول النامية هي صاحبة المسؤولية الاولى بالنسبة لتنمية شعوبها . لذا فان على الدول النامية العمل على زيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها ، وتحقيق مبدأ الاعتماد الذاتي الجماعي والفردى كأداة اساسية في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة ، في اطار التكافؤ الدولي .

دعني مرة اخرى في ختام كلمتي ان اقول ان الامم المتحدة هي اكبر تجمع في التاريخ من اجل تحقيق السلام والامن لدول العالم وشعوبه ، وتحتمل الامم المتحدة مسؤولية ضخمة في عصرنا هذا لتتخذ العالم من حافة الهاوية التي ينحدر اليها ، بسبب سباق التسلح الرهيب وتضاعف التسلح النووي وانتشاره ، صحيح ان القوتين الاعظم قد تقاربتا بعض الشيء ، وانهما قد اتفقتا على الاختلاف . ومن هنا ظهرت تعبيرات الانفراج الدولي والوفاق الدولي ، الا ان السلام الناتج عن

هذا الوفاق ليس الا سلاما واهيا هشا ، فخطر الحرب النووية ما زال قائما ، واطار الحروب الاقليمية والحروب المحلية هي اخطار نعيشها ونعايشها ونعانينا ، ومن ثم تصاعدت اهمية نزع السلاح الشامل ، وبصفة خاصة نزع السلاح النووى ، تحت الرقابة الدولية الفعالة . انه بنزع السلاح فقط نقترب من هدف البشرية في السلام ، كما انه بتوفير النفقات الباهظة التي تنفق على التسليح يمكن تحقيق عملية التنمية وتعزيز الأمن الدولي .

ومع ذلك فإنه يمكن القول انما حدث في صدر تخفيف التوتر الدولي قد اسهم بقدر ملحوظ في التقدم في مجال نزع السلاح وتخفيض التسليح ، ولا شك ان جهود الامم المتحدة في هذا المجال مناقشة ودراسة وتفاوضا . وبصفة خاصة في الموضوعات المتصلة بالتسليح النووى ، وعلان مناطق سلام مثل المحيط الهندي ، او مناطق خالية من السلاح النووى مثل افريقيا والشرق الأوسط ، انما تسهم اسهاما ايجابيا في التمهيد لمرحلة او حقبة قادمة تنعم فيها البشرية بفرض اكبر للسلام .

ان السلام يسيادة الرئيس - وكما قلتم في كلمتكم القيمة - لا يقبل التجزئة ، كما ان السلام حتى يكون دائما يجب ان يكون شاملا ، ومن هنا يرتبط الامر كله وترتبط عناصره ، فنزع السلاح ، واحترام حقوق الانسان ، وسريان قاعدة العدالة الاقتصادية ، وتصفية الاستعمار واستتباب نظام الضمان الجماعي ، واحترام حقوق الشعوب ، كلها اجزاء من كل واحد ، ولسوف يظل السلام هشا مالم يوضع حد لسباق التسليح ، ومالم يتوقف هذا التحدي لحقوق الانسان ، ومالم تحترم حقوق الشعوب ، ويقوم نظام اقتصادي دولي جديد يتأسس على المساواة في السيادة والمصلحة المشتركة واحترام حقوق كافة الدول والشعوب فنيها وفقيرها ، كبيرها وصغيرها .

ولسوف تظل شعلة الامل مضيئة طالما كان في العالم رجال مخلصون لانسانيتهم ويستهدون خير البشرية ، والمستقبل الافضل للانسانية ، وطالما عرفنا طريقنا نحو السلام ونحو انقاذ الاجيال القادمة من وبيلات الحروب ، وان ندفع بالرقي الاجتماعي والتقدم الاقتصادي قدما لنضمن الفيد الافضل للجميع ، والله الموفق .

رُفعت الجلسة الساعة . ١٣ / ٣